PROVISIONAL
A/38/PV.54
18 November 1983
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الثامنة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والخمسين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاثنين ، ١٤ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٣ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس: السيد ايويكا (بنما)

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) : [٢٥]

(أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/38/23 (Part VII) ؛ و A/AC.109/752)

(ب) تقرير الأمين العام (A/38/532)

(ج) مشروع قرار (A/38/L.12)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

83-64302/A

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٠

البند ٢٥ من جدول الأعمال

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) :

(أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/38/23 (Part VII) ؛ و A/AC.109/752) ؛

(ب) تقرير الأمين العام (A/38/532) ؛

(ج) مشروع قرار (A/38/L.12) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : معروض على الجمعية العامة في سياق هذا البند ، مشروع القرار A/38/L.12 .

أزمع قفل قائمة المتكلمين في المناقشة الخاصة بهذا البند في الساعة الواحدة من بعد ظهر اليوم .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة للسيد محمد فاروق الأدهمي ممثل الجمهورية العربية السورية الذى سيقدم - بصفته مقررا للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة - تقرير تلك اللجنة .

السيد الأدهمي (الجمهورية العربية السورية) (مقرر اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة " اللجنة الخاصة للـ ٢٤") (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛ يشرفني أن أقدم الى الجمعية الفصل السادس والعشرين من تقرير اللجنة الخاصة ، المتعلق بمسألة جزر فوكلاند " مالفيناس" . وهذا الفصل وارد في الوثيقة A/38/23 (الجزء السابع) .

بحثت اللجنة الخاصة المسألة في اجتماعيها الـ ١٢٣٨ و١٢٣٩ المعقودين في ٣١ آب/اغسطس وأول أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ . وقد قامت اللجنة الخاصة بذلك مسترشدة

Digitized by UNOG Library

- بصفة خاصة - بالفقرة ١٢ من منطوق القرار ٣٧ / ٣٥ الصادر في ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ ، الذى طلبت فيه الجمعية من اللجنة :

" مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) تنفيذا فوريا وتاما في جميع الأقاليم التي لم تنل استقلالها ، والقيام خاصة بما يلي :

" . . . وضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار

وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين " .

كما أخذت اللجنة في الاعتبار أيضا أحكام القرار ٣٧ / ٩ الصادر في ٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ ، بشأن الاقليم .

استمعت اللجنة الخاصة في سياق بحثها لمسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) الى بيانات بشأن البند المذكور ، من جانب كل من الممثل الدائم للمملكة المتحدة ، والممثل الدائم للأرجنتين ، كما استمعت الى بيانات أدلى بها أعضاء المجالس التنفيذية والتشريعية للاقليم ، والى بيانين آخرين من مقدمي الالتماسات .

وقد اعتمدت اللجنة الخاصة في اجتماعها الـ ١٢٣٩ في أول أيلول / سبتمبر ١٩٨٣ اثر بحثها للبند المذكور ، القرار الوارد في الفقرة ١٦ من هذا الفصل من التقرير ، وهو القرار الذى طالبت فيه اللجنة - ضمن أمور أخرى - باستئناف المفاوضات بين الحكومتين المعنيتين وأعربت عن تأييدها لبعثة المساعي الحميدة المجدّدة للأمين العام .

ان البيانات التي ألقيت فيما يتعلق بهذا البند موجودة في المحاضر الحرفية للاجتماعات المعنية في الوثيقة A/AC.109/PV.1238 و A/AC.109/PV.1239 .

السيد اغويرى لاناري (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : طلبت الأرجنتين وبقية بلدان أمريكا اللاتينية اجراء هذه المناقشة نظرا لاستمرار السيطرة الاستعمارية البريطانية على جزر مالفيناس ، وجورجيا الجنوبية وساندوتش الجنوبية ، واستمرار السياسة ذات النزعة العسكرية التوسعية التي تنتهجها المملكة المتحدة في جنوب الاطلسي ، ورفض لندن المتعنت الامتثال لالتزامات الميثاق وقرارات هذه الجمعية العامة بشأن مسألة جزر مالفيناس ، وبصفة خاصة القرار ٣٧ / ٩ .

Digitized by UNOG Library

ولا ضرورة لان اعدد مجددا اسانيد الملكية التاريخية والقانونية العادلة التي تبني عليها الارجنتين مطالبتها بجزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندوتش الجنوبية، فقد عُدّدت مرارا وتكرارا في هذا المحفل وغيره من المحافل الدولية الاخرى، من جانب ممثلي الأرجنتين المتعاقبين، الذين اكتفي بأن اعيد الآن تأكيد اعلاناتهم. الا اني اود ان اذكّر بان حقوق الارجنتين في جزر المالفيناس قد اعترفت بها صراحة الغالبية الساحقة من البلدان بما فيها - بصفة خاصة - بلدان منطقة امريكا اللاتينية - وهي المنطقة التي تعتبر جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندوتش الجنوبية جزءا لا يتجزأ منها - كما اعترفت بها ايضا الأغلبية الساحقة من بلدان عدم الانحياز.

وفضلا عن ذلك، فقد سلمت الجمعية العامة بوجود سند الملكية الكافي لتبرير طلب الأرجنتين، وذلك بقراراتها ٢٠٦٥ (د-٢٠) و ٣١٦٠ (د-٢٨) و ٣١/٤٩ وبأربعة نصوص توافق آراء. وتشكل هذه المقررات اطارا لتصفية استعمار جزر مالفيناس لا يمكن تجاهله. واذكّر الجمعية بماهية هذا الاطار.

Digitized by UNOG Library

أولا، تدخل جزر المالفيناس ضمن الاراضي المستعمرة موضوع عملية تصفية الاستعمار وليس من نافلة القول ، ان تذكر هذه النقطة البديهية لان أعلى السلطات البريطانية بما في ذلك مجلس العموم البريطاني ، تصر على القول بأن جزر مالفيناس ، وجورجيا الجنوبية وساندوتش الجنوبية " اراض بريطانية ذات سيادة" ويعني ذلك ان المملكة المتحدة تحاول الآن ضم ذلك الجزء من اقليم الارجنتين الذى يقع على مسافة اكثر من ١٠ ٠٠٠ كيلو متر من لندن . وقد ادرجت الحكومة البريطانية نفسها في ١٩٤٦، هذا الاقليم ضمن قائمة الاراضي التي يتعين تصفية الاستعمار فيها ، وبذا تكون قد اعترفت بوضعها الاستعمارى وسلمت بأن المملكة المتحدة ليس لديها سند ملكية فيما يخص تلك الجزر .

ثانيا ، اعترفت الجمعية العامة في ١٩٦٥ بأنه كان هناك وضع استعمارى فيما يخص هذا الاقليم يسرى عليه القرار ١٥١٤ (د-١٥) وكان من المتعين انهاء ذلك الوضع من خلال مفاوضات حول نزاع السيادة بين حكومتي المملكة المتحدة وجمهورية الارجنتين ان استعمال اصطلاح " نزاع بشأن السيادة" يجب فهمه في اطار عملية تصفية الاستعمار فهو يشير الى منشأ الوضع الاستعمارى ، وضع الاحتلال البريطاني في ١٨٣٣ ، ويفسر السبب في تسليم الجمعية العامة بوجود طرفين اثنين فقط في هذا النزاع المتعلق بالسيادة هما الارجنتين والحكومة البريطانية . ووفقا لمصطلحات لغة تصفية الاستعمار يعني " نزاع السيادة " أو" صراع السيادة" تبعا لما جاء في القرار ٣١٦٠ (د-٢٨) — ادعاء السيادة تعترف به الجمعية العامة .

ولقد اتضح هذا بما لا يدع مجالا للشك في ١٩٧٣ عندما قامت الجمعية العامة في تصديها للمحاولات البريطانية لتشويه طبيعة المفاوضات باعتماد القرار ٣١٦٠ (د-٢٨) ووضعت فيه الخطوط الارشادية الدقيقة لتصفية استعمار الجزر . وقد ذكرت الجمعية العامة في تلك المناسبة ايضا ...

" ... ان القرار ٢٠٦٥ (د-٢٠) يبين أن السبيل الى انهاء هذه الحالة الاستعمارية هو الوصول الى حل سلمي للنزاع بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة ..."

Digitized by UNOG Library

واضافت انه في هذا الصدد من الضرورى لهاتين الحكومتين المعنيتين " البدء دون تأخير في هذه المفاوضات ٠٠٠ وذلك بغية انهاء هذه الحالة الاستعمارية "٠وممـــا لاشك فيه ان الطريقة الوحيدة لتصفية الاستعمار في الجزر هي تسوية ذلك النزاع على السيادة من خلال المفاوضات التي اشارت اليها الجمعية العامة ٠

ولقد عبرت الجمعية العامة عن ذلك بالفعل في ١٩٦٦ عندما اعتمدت اول نصـوص توافق الآراء الاربعة حول هذا الموضوع التي اشارت فيها باستمرار الى " هذا الوضـــع الاستعمارى ، الذى تقع مهمة تصفيته على عاتق الامم المتحدة في اطار قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د ـ ١٥)" وقد تكررت هذه المفاهيم في ثلاثة من نصوص توافق الآراء في ١٩٦٧ ، ١٩٦٩ ، ١٩٧١٠

ويعني هذا انه فيما يخص الجمعية العامة لم يخلو العمل العسكرى الذى قامـت به بريطانيا في ١٨٣٣ اى سند للسيادة على الجزر ٠ ان المملكة المتحدة التي اعترضـت على اعتراف الامم المتحدة بالارجنتين كطرف في تصفية الاستعمار في الارخبيل ، فشلـت في محاولاتها للحصول على اعتراف الجمعية بالحق المزعوم لتقرير المصير للمواطنين البريطانيين الذين يقيمون في جزر الملفيناس ٠

والاكثر من ذلك ان هذا تفسير اعترفت به المملكة المتحدة ذاتها صراحة فـــي شكواها في ١٩٦٤ عندما اتخذ القرار الاول حول جزر المالفيناس ،اذ قالت ان الاشـــارة الى المصالح وليس الرغبات للسكان يعني ان مبدأ حق تقرير المصير قد استبعد في هـــذه الحالة الخاصة والمحددة ٠

ومن الاهمية بمكان في هذا الاطار الذى اشير اليه ،ان نلحظ حقيقة ان المملكـة المتحدة ذكرت في مذكرة مؤرخة في ٣ شباط/فبراير ١٩٦٧ ارسلها لورد كارادون الى الامين العام قبول المملكة المتحدة الامتثال الكامل للقرار ٢٠٦٥ (د ـ ٢٠) ونص توافق الآراء الـذى تم التوصل اليه بتاريخ ٢٠ كانون الاول /ديسمبر ١٩٦٦ ، وهذا الامر له اهمية قصوى٠ ففي تلك المذكرة التى وزعت كوثيقة من وثائق الجمعية العامة ولجنة الـ ٢٤ بناء على طلب الحكومـة البريطانية جاء ما يلي :

Digitized by UNOG Library

" ان حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية تود ان تعيد التأكيد في هذه المناسبة على الارادة القوية للامتثال الكامل لتوافق الرأى الذى توصلت اليه الجمعية العامة حول مسألة جزر فوكلاند وكذلك أحكام القرار ٢٠٦٥ (د-٢٠) بتاريخ ١٦ كانون الاول /ديسمبر ١٩٦٥ الذى طالب ايضا باجراء مفاوضات بين حكومتي الارجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية سعيا للتوصل الى تسوية للمشكلة".

ومن خلال ذلك التعبير عن الارادة ، بالقبول الصريح للقرار ٢٠٦٥ (د-٢٠) تكون المملكة المتحدة قد سلمت بما لا يدع مجالا لأى شك بأن جمهورية الارجنتين هي الطرف المقابل في عملية تصفية الاستعمار للجزر والتزمت بذلك بالتفاوض مع بلدى حول ايجاد وسيلة لوضع حد لوجودها الاستعمارى ، آخذة مصالح سكان الجزر في اعتبارها .

واهمية هذه الالتزامات واضحة ، لأن الالتزام تم امام الجمعية العامة للأمم المتحدة وهي الجهاز الذى اعترفت له كافة الدول الاعضاء - بما في ذلك المملكة المتحدة - بالاختصاص الاساسي في الارشاد والاشراف على عمليات تصفية الاستعمار .

والواقع ان هذه الالتزامات وضعت موضع التنفيذ من جانب المملكة المتحدة . عندما قام ممثلا الارجنتين والمملكة المتحدة بصياغة مذكرة تفاهم تم بمقتضاها قبول اعادة الجزر الارجنتينية مع توفير الضوابط الضرورة الكفيلة بحماية مصالح سكان الجزر . وللاسف لم تكن المملكة المتحدة عند وعدها ، ففي نهاية ١٩٦٨ كانت قد غيرت موقفها بالفعل . ففي اجتماع ١٧ كانون الاول /ديسمبر من ذلك العام ، اشار ممثل الارجنتين امام هذه الجمعية العامة الى ان المملكة المتحدة تسعى "... لان تعيد عقارب الساعة الى الوراء كما لو ان القرار ٢٠٦٥ (د-٢٠) لم يعتمد اطلاقا ، وأن نصي توافق الآراء اللذين اعتمدا في ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ لم يحدثا " . (الجلسة العامة ١٧٤٤ ، فقرة ٣٥) . وخلال الاعوام التالية حاولت الارجنتين مرارا وتكرارا ان تجعل المملكة المتحدة تفي بالتزاماتها التي وردت في مذكرة لورد كارادون .

Digitized by UNOG Library

وقد تكررت هذه الادانة في عام ١٩٧٣ من ممثل الارجنتين الذى ذكر مايلي :

" من الواضح ان الحكومة البريطانية ليست جاهدة فحسب في تشويه طبيعة المفاوضات ، بل وتود ايضا ان تغير طبيعتها الحقيقية وتغير المصطلحات ومغزى المفاهيم التي قبلتها فيما سبق" .

وبعبارة اخرى فانه كان يجرى ارتكاب عمل من اعمال الاحتيال الدبلوماسي من خلال تغيير غاية المفاوضات وموضوعها .

ولقد كان ذلك التغيير لمصطلحات النزاع هو الذى ادى ، على وجه التحديد ، الى اتخاذ القرارين ٣١٦٠ (د - ٢٨) عام ١٩٧٣ و٣١/٤٩ (١٩٧٦) اللذين وضعت الجمعية العامة من خلالهما ،كما اشرت ،الخطوط الارشادية لتمهيد الطريق صوب تسوية سلمية . وليس من قبيل المصادفة ان اعربت الجمعية العامة في اول هذين القرارين عن " قلقها البالغ" لعدم احراز تقدم في المفاوضات ،وانها اعربت في كلا القرارين عن تقديرها للجهود المستمرة من جانب الارجنتين لتيسير عملية تصفية الاستعمار والنهوض برفاهية سكان تلك الجزر .

وبشكل عام ،هذه هي خلفية مسألة جزر المالفيناس . وقد نشأت الاجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة من المبدأ المتضمن في حق الدول في ان تحترم سلامة اراضيها . وفي الفقرة ٦ من منطوق القرار ١٥١٤ (د-١٥) . وهذا امر ذو اهمية جوهرية قانونيا وسياسيا . فهو من ناحية ، يحرم الادعاء البريطاني الذى لا اساس له من الصحة بالسيادة على المستعمرة من اى اعتراف دولي . ومن ناحية اخرى ،يجعل مستقبل اقليم الجزر مرهونا بازالة الوضع الاستعمارى ويضفي عليها وضعا قانونيا مختلفا بمعزل عن الاقليم العاصمي ،وهو وضع قانوني يتعين ان تحتفظ به الى حين الانتهاء من تصفية الاستعمار فيها طبقا للقرار ٢٦٢٥ (د-٢٥) .

وبذا فان الاعتراف بان جمهورية الارجنتين بلد قد تأثر بالاستعمار وان المملكة المتحدة يجب ان تضع حدا للوضع الاستعمارى من خلال التفاوض مع الارجنتين ،هما حجر الزاوية للعقيدة التي اتخذتها الجمعية العامة فيما يتعلق بمسألة جزر مالفيناس

Digitized by UNOG Library

وهو ما يفسر لماذا استبعد تماما في حالة مالفيناس ماكان ينبغي ان يراعى من تطبيق بعض المبادئ بنفس الطريقة التي طبقت بها فيما يتعلق بأقاليم مستعمرة اخرى .

وفي وقت قريب جدا من هذا العام هو ايلول/سبتمبر ١٩٨٣ اكدت اللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار هذه العقيدة التي اخذت بها الجمعية العامة . وهو ما يشير مرة اخرى الى ان كلتا الحكومتين يجب عليهما ان تحلا هذه الاوضاع الاستعمارية من خلال التفاوض.

وكما هو معروف جيدا ،سلكت الارجنتين ذلك الطريق رغم الاحتيال الذى ارتكب حيالها ، وهي تود ان تستمر في السير على ذلك الطريق لانها مقتنعة بان المفاوضات بين الاطراف هي افضل الوسائل لتسوية هذا النزاع الدولي . الا ان الموقف البريطاني لم يكن مثل موقفنا ،لا في الماضي ولا في الحاضر .

فقد شكلت حكومة المملكة المتحدة في العام الماضي لجنة خاصة للتحرى هي لجنة فرانكس ،وقد اعترفت تلك اللجنة ،كما اعترفت مؤخرا ايضا اللجنة الفرعية للشؤون الخارجية بمجلس العموم البريطاني بان المملكة المتحدة ظلت طوال السنوات السبعة عشر التي انقضت من تاريخ الصراع في جنوب الاطلسي ، عازفة عن الدخول في مفاوضات مع الارجنتين حول مسألة السيادة .فهذه الاجهزة التي انشئت للتحقيق لم تفتها ملاحظة ما أدت اليه هذه السياسة من خلق الظروف التي ادت الى ازمة ١٩٨٢ .

ورغم اني سأشير فيما بعد الى الموقف الحالي في جنوب الاطلسي ، اود ان اشير الان الى ان الحكومة البريطانية في الوقت الحالي لا تتشبث بموقفها هذا فحسب بل وتحاول ان تفرض تسوية عسكرية وتنتهج سياسة خطرة من الاستفزاز المتزايد تجاه الارجنتين .

لقد اشارت الجمعية العامة الى ان هناك حاجة لان تضع الحكومتان الارجنتينية والبريطانية نصب اعينهما اثناء التفاوض مصالح السكان الحاليين للاقاليم موضوع النزاع وليس هذا شرطا اساسيا فحسب بل هو ايضا شرط منطقي وحكيم.

وهو شرط اساسي لانه يستجيب استجابة فريدة لظروف الاقاليم موضوع النزاع بين الارجنتين والمملكة المتحدة ولاسيما الحاجة الى ضمان احترام الحقوق الاساسية للدول

Digitized by UNOG Library

في سلامة ووحدة اراضيها . وهو شرط منطقي لانة لن يكون من الممكن لبلدين ان يحلا مشاكل تتعلق بالسيادة دون ان يضعا في اعتبارهما رفاهية من يقطنون تلك الاقاليم وتقاليدهم وهويتهم الثقافية . وهو اخيرا شرط حكيم لانه بسبب مرونته وطبيعته الشاملة يمثل التوازن بين الحقوق الارجنتينية ومسؤوليات الدولة القائمة بالادارة وشواغل السكان البالغ عددهم ١٨٠٠ نسمة .

لقد وجدت انه من المفيد ان اشير الى عقيدة الجمعية العامة فيما يتعلق بمسألة جزر المالفيناس لان القرارات ٢٠٦٥ (د-٢٠) و٣١٦٠ (د-٢٨) و٣١/٤٩ و ٣٧/٩ تمثل الاطار الوحيد لتسوية لا تعتبر عادلة وقانونية وسلمية فحسب ، بل وواقعية ورشيدة ودائمة ايضا لما هو قائم من تعارض بين الارجنتين والمملكة المتحدة . فالواقع انه لا بديل هناك لتلك القرارات التي يمكن ان تضمن بصفة متزامنة تسوية طبقا للقانون الدولي والازالة النهائية للتوتر في جنوب الاطلسي .

ان عدم وجود بديل تتوافر له مقومات البقاء ويكون قانونيا في نفس الوقت للقرارات التي اتخذتها منظمتنا امر اعترف به المجتمع الدولي في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ ، عندما اعتمدت الجمعية العامة اول مقرر لها في اعقاب الصراع في جنوب الاطلسي وهو القرار ٣٧/٩ الذى طالب باستئناف المفاوضات بين الارجنتين والمملكة المتحدة بمساهمة الامين العام ومن خلال مساعيه الحميدة . ويمثل هذا القرار الهام رأى الهيئة التي تكمن ولايتها الاساسية في الاشراف على عملية تصفية الاستعمار وتوجيهها وهي الولاية التي اعترفت بها الدول الاعضاء في الامم المتحدة طوعا بما في ذلك المملكة المتحدة والارجنتين وبالاضافة الى ذلك فان ذلك يترابط منطقيا مع التزامات كل الدول الاعضاء في الامم المتحدة بتسوية نزاعاتها الدولية سلميا ومن خلال المفاوضات على وجه التفضيل . ولا مؤدى لعدم القيام بذلك الا ان هناك اهدارا لاحد المبادىء الاساسية للميثاق .

Digitized by UNOG Library

والالتزام بالتفاوض أكثر تحددا في حالة المملكة المتحدة اذ أن عليها ، كعضو دائم في مجلس الأمن ، مسؤولية خاصة في صيانة السلم والأمن الدوليين .

وأهمية القرار ٣٧/٩ لا تنكر ، فهو يصدق على كل قرارات الجمعية العامة السابقة. وبالاضافة الى ذلك ، فان النظام المنطبق على تصفية الاستعمار في ذلك الاقليم لا يزال هو نفس النظام الذى كان قائما قبل الأزمة ، والنتيجة العسكرية لم تحدث أى تغيير في غيبة سند ملكية قانوني لبريطانيا فيما يخص جزر المالفيناس ، وجورجيا الجنوبية وساندوتش الجنوبية .

ومنذ اعتمد القرار ٣٧/٩ ، أعربت الأرجنتين مرارا في بياناتها ورسائلها للأمين العام عن استعدادها للتعاون في البحث عن تسوية تفاوضية لكل ، وأؤكد لكل ، مشاكلها مع المملكة المتحدة. أما مسلك الحكومة البريطانية ، فكان على العكس من ذلك تماما . فهي لم تتجاهل القرار ٣٧/٩ فحسب ، بل انتهجت في الوقت نفسه سياسة انبنت على الاستفزاز المتزايد تجاه الأرجنتين .

وقد انعكس التناقض بين المسلك الايجابي لبلادى وتعنت الحكومة البريطانية بوضوح في تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/38/532 . وبهذا تأكد أن مسؤولية عدم احراز تقدم في تنفيذ القرار ٣٧/٩ واقعة على عاتق الحكومة البريطانية وحدها وما اتصفت به من عناد تمثل في فرض حل عسكرى وغير قانوني لنزاع لا يمكن أن يحل الا من خلال المفاوضات. كما يشهد التقرير أيضا بالجهود التي بذلها السيد بيريز دى كوييار في قيامه بمساعيه الحميدة .

وليس هناك عذر يمكن أن يبرر رفض المملكة المتحدة الوفاء بالتزامها الأساسي بوصفها عضوا بالأمم المتحدة ، وأكرر ، وبوصفها ، على وجه الخصوص، عضوا دائما في مجلس الأمن ، وهو أيضا التزام يفرضه الميثاق ، وقرارات الجمعية العامة ، وتعهد المملكة المتحدة الرسمي في ٣ شباط/فبراير ١٩٦٧ ، بالسعي الى حل سلمي تفاوضي لمشكلاتها مع الأرجنتين والامتناع عن اتخاذ تدابير استفزازية تؤدى الى تصعيد التوترات في جنوب الأطلسي . ولا يدهشنا ألا تجد الحكومة البريطانية أية حجة ترد بها على أولئك الذين يشيرون

Digitized by UNOG Library

لحكومتي ولبعض الدوائر المسؤولة في المملكة المتحدة ذاتها الى هذا الانتهاك الخطـــير من جانبها للالتزامات الدولية والمبادئ والقواعد التي تحكم التعايش الدولـي

ان عدم الوفاء بهذا الالتزام الأساسي بالبحث عن حل تفاوضي لوضع استعمـــارى اعتبرته الأمم المتحدة كذلك، لا يمكن أن يبرر عن طريق المطالبة بشروط مسبقة غير مطلوبـة في ظل القانون الدولي، وغير ضرورية على ضوء الظروف السائدة. والواقع أنه أى معـــنى يكون للاعلان المزعوم من طرف واحد بوقف العمليات الحربية في ظل الوضع الراهن السائـد في مسألة المالفيناس ؟

خلال الأشهر الستة عشر، كان هناك توقف فعلي للعمليات الحربية؛ وقد أعربـت بلادى مرارا عن أنها لا تنوى تجديد العمليات الحربية؛ وأخذت الجمعية العامة علمـــا، رسميا، بذلك في القرار ٣٧/٩ بتاريخ ٤ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢. وبغير أن تضيف أية شروط مسبقة أخرى طالبت في الجزء الخاص بالمنطوق باستئناف المفاوضات حول الحـــل السلمي للنزاع على السيادة.

وقد قبلت جمهورية الأرجنتين القرار ٣٧/٩، وسعت باستمرار خلال العام الـذى أعقب اعتماده للتوصل الى تنفيذه تنفيذا كاملا.

وعلى ذلك فان موقف الأرجنتين في هذا الصدد واضح، كما أن الطريق الـــذى ينبغي أن يتبع، وفقا لقرار الجمعية العامة، وتقبله وتوافق عليه بلادى، طريق واضح لا لبس فيـه. فأية مطالبة باعلانات نوايا لا ضرورة لها ليست الا محاولة من جانب المملكة المتحـدة لوضع عراقيل اصطناعية لسد الطريق الوحيد الى حل للمشكلة، وهو استئناف التفاوض بيـن الطرفين بمساعدة الأمين العـام.

لقد امتثلت الأرجنتين للقرار ٣٧/٩ وكل ما تبقى هو أن تحذو المملكة المتحـــدة حذوهـا.

فما السبب اذن في الاصرار البريطاني على الزج في لب المشكلة، بشكل مصطنـــع، بهذا الوجه الذى سبق حله بالفعل من أوجه أزمة ١٩٨٢؟ أولا، لا يسع المرء الا أن يستنتج أن المملكة المتحدة تحاول اضافة ذريعة جديدة الى القائمة الطويلة من الحجج الـــــتي

Digitized by UNOG Library

ابتدعتها لتتذرع بها في امتناعها عن التفاوض مع بلادى . ثانيا، انها تنوى اقامة قاعـدة عسكرية بالجزر كجزء من سياسة استراتيجية عالمية . وهذه الاستنتاجات مبررة تماما . ومع ذلك فان تحسنا ايجابيا يمكن أن يطرأ على العلاقات بين بلدينا اذا ما وافقت المملكة المتحـدة على الالتزام بأحكام الميثاق والقرار ٣٧/٩ وأحجمت عن تنفيذ مخططها العدواني ووضعـت حدا لمنطقة الاستبعاد غير المشروعة .

لقد أشرت الى أن حكومة المملكة المتحدة لم تتجاهل القرار ٣٧/٩ فحسب، بل انها في الوقت نفسه تنتهج سياسة من الاستفزاز المتزايـد تجاه الأرجنتين . والواقع أن رفـض التفاوض قد تواكب مع اضفاء طابع عسكرى ضخم على الأقاليم التي اغتصبت من بلادى .

لقد أوضحت حكومتي بالفعل للأمين العام ولرئيس مجلس الأمن خطورة هذا العمـل لأنه، بحكم طبيعته ونطاقه، يوضح تماما نوايا بريطانيا المتجهة الى اطالة أمد وجودهـا الاستعمارى في الجزر الى ما لا نهاية، بالاضافة الى نيتها الخطرة المتجهة الى دمج هذه الجزر في مخطط استراتيجي كوكبي .

وفي هذا السياق، تبني المملكة المتحدة مطارا لاستقبال أكبر وأحدث طائـرات القتال، دون أن تنكر عزمها على اقامة قاعدة بحرية للسفن الحربية والغواصات النووية . ومن الواضح أن هذا التدبير الاستراتيجي يتضمن ادخال الأسلحة الذرية في المنطقة وهو مـا يعتبر انتهاكا لقرارات الجمعية العامة بشأن المنشآت العسكرية في الأقاليم المستعمـرة ومعاهدة تلاتيلولكو الخاصة بجعل أمريكا اللاتينية منطقة خالية من الأسلحة النووية .

Digitized by UNOG Library

لقد ذكرت المملكة المتحدة في مذكرتها الموجهة الى الأمين العام أن الهدف من هذا التصعيد هو الدفاع عن الجزر ضد العدوان الأرجنتيني المزعوم . وهذا غير صحيح ، لأن بلدى قد أكد على أنه يحترم ، وسوف يواصل احترام الوقف الحالي للأعمال الحربية وأنه يؤمن بأن المفاوضات هي الوسيلة الملائمة لتسوية هذا الوضع الاستعمارى . وبالاضافة الى ذلك ، فان سمات القاعدة الاستراتيجية تبين عدم تناسب التهديد الأرجنتيني المزعوم مع الوسائل المستخدمة لمواجهته . لذلك ، لا بد أن نخلص الى أن الهدف الحقيقي للمملكة المتحدة — وهي دولة نووية وعضو في منظمة حلف شمال الأطلسي — ليس الا بسط مصالحها الاستراتيجية العالمية الى جنوب الأطلسي .

لقد أكد السيد مايكل هزلتاين وزير الدفاع البريطاني هذه الافتراضات تأكيدا تاما في محاضرته التي ألقاها تحت رعاية مركز دراسات جامعة جورج تاون في مدينة واشنطن في ١٤ أيلول/سبتمبر الماضي . وفي ذلك التاريخ القريب ، ذكر ذلك المسؤول البريطاني الكبير ، بين جملة أمور ، أن جزر المالفيناس ليست هدفا للاتحاد السوفياتي في الوقت الحالي لكنها ستصبح كذلك في العقود القادمة ، وحينئذ ، ستظهر القيمة الاستراتيجية بالنسبة للغرب لبناء ميناء جوى جديد في تلك الجزر . وأضاف وزير الدفاع البريطاني ، ربما لتهدئة مستمعيه ، أن التزام بريطانيا تجاه الجزر لن يؤدى الى الاضرار بدور المملكة المتحدة في منظمة حلف شمال الأطلسي لأن النفقات التقديرية التي تبلغ ٦٠٠ مليون جنيه استرليني قد أضيفت الى الميزانية العادية للدفاع بدلا من اقتطاعها من النفقات التي تقدمها المملكة المتحدة للحلف . كما أشار السيد هزلتاين أيضا الى أن احراز النصر في المالفيناس قد أثبت مصداقية قوة الردع لحلف الأطلسي ، باعتبار ذلك نتيجة من عديد النتائج التي تمخضت عنها حرب المالفيناس ، ولذلك قررت الحكومة البريطانية تحسين قدرتها الاستراتيجية وحركتها الجوية دعما لأية عمليات تقع خارج النطاق الجغرافي لهذا الحلف .

ان ما أبرزته لتوى يظهر بوضوح مدى خطورة الوضع ويوضح الآثار الخطيرة المترتبة على تحويل جنوب الأطلسي الى مصدر جديد للصراع بين الشرق والغرب ، مما يضر بأمريكا اللاتينية كلها ضررا بالغا يتعذر اصلاحه .

Digitized by UNOG Library

ان بلدى يؤمن بأنه من مسؤولية حلفاء المملكة المتحدة في حلف شمال الأطلسي تقضي بتقديم النصح لذلك البلد كي يعدل عن القيام بهذه المغامرة الخطرة التي بدأها ، واعلان عدم اشتراكهم في هذه المغامرة لكي يؤكدوا ذلك لقارة أمريكا اللاتينية ولكل الدول الممثلة في هذه الجمعية العامة .

لذلك ، لن يدهشنا أن تكون السياسة التي تنتهجها المملكة المتحدة والتي تشكل تصعيدا خطيرا للتوسع البريطاني في جنوب الأطلسي ، مصدر قلق لا للأرجنتين وحدها ، بل ولمنطقة أمريكا الجنوبية بأسرها نظرا لتأثر مصالحها السلمية والأمنية بتلك السياسة بصورة ملحوظة .

ان المملكة المتحدة ، وأكرر ، وهي دولة نووية وعضو في أحد الحلفين الاستراتيجيين الرئيسيين ، قد أدخلت بالفعل غواصات نووية وأسلحة نووية في جنوب الأطلسي اثناء نزاع ١٩٨٢ ، وتشكل هذه الأعمال انتهاكا خطيرا للاتفاقات الدولية التي تمت في اطار أمريكا اللاتينية وأدت الى القرار الأخير الذى اتخذته وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية . ان زيادة قلق أمريكا اللاتينية بشأن الأخطار المحتملة لهذه السياسة الاستفزازية الخطيرة ، باعتبارها سابقة سلبية ، وآثار تلك السياسة على أمن منطقتنا ، قد أعرب عنه في الدورة الأخيرة للجنة نزع السلاح التي عقدت في جنيف .

وعلاوة على ذلك ، أعربت حركة عدم الانحياز أيضا عن ذلك القلق وهي حركة أعربت مرارا كما هو معروف ، عن تأييدها لقضية الأرجنتين منذ عام ١٩٧٥ . وقد تأكد هذا التأييد مرة أخرى في مؤتمر رؤساء الدول أو الحكومات الذى عقد في نيودلهي في اذار/مارس من العام الحالي ، كما تأكد مرة ثالثة في اجتماع وزراء خارجية بلدان حركة عدم الانحياز ورؤساء وفودها الذى عقد في مدينة نيويورك في الفترة من ٤ الى ٦ تشرين الأول/اكتوبر الماضي . وقد أكدت الحركة من جديد في اجتماعها الأخير أن الوجود الضخم للقوات العسكرية البريطانية في منطقة جزر المالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية فضلا عن انشاء قاعدة عسكرية استراتيجية دائمة ، يمثل مصدر قلق عميق لبلدان منطقة أمريكا اللاتينية ويؤثر بصورة عكسية على الاستقرار في المنطقة .

Digitized by UNOG Library

وبالنسبة للأرجنتين ، التي انتهكت حقوقها المشروعة ومصالحها الحيوية بالفعل وعلى نحو خطير من مجرد الوجود الاستعماري بجزر المالفيناس ، من الواضح أن هذا المخطط الذي وصفته يشكل وضعا لا يمكن تحمله ببساطة . ان تصفية الاستعمار من جزر المالفيناس واستعادتها ، وأكرر مرة أخرى ، يمثلان هدفا دائما وأولوية لا يستطيع أي أرجنتيني أن يتخلى عنها .

لقد ازداد الموقف تفاقما في منطقة الجزر نتيجة للقرار البريطاني بشأن اقامة منطقة عمليات حول الأراضي المحتلة يحظر دخولها على سفن وطائرات الأرجنتين . لقد أدى هذا الاجراء غير القانوني والتعسفي الى وقوع عدة احداث تعرضت فيها السفن المدنية الأرجنتينية للطرد من جانب السفن الحربية والطائرات العمودية البريطانية من المياه الاقليمية الأرجنتينية التي كانت تبحر فيها على نحو سلمي ومشروع . كما أن الاستغلال غير المشروع للموارد الحية للمناطق البحرية المحيطة بالجزر يشكل مصدر اساءة جديدة وخطيرة لبلدي ويؤثر على مصالح دولة الأرجنتين وعلى أنشطة الصيد التي تمثل قطاعا هاما من قطاعات الانتاج الوطني .

وتزداد السياسة البريطانية الراهنة استعصاء على الفهم عندما يجد المرء أن المملكة المتحدة تستخدم تبريرا آخر في تنفيذها لهذه السياسة يتمثل في رغبتها المزعومة في حماية حقوق سكان الجزر وتأمين مستقبلهم . وفي حقيقة الأمر ، كما تنبأنا وكما اعترفت المملكة المتحدة ذاتها ، تهدف سياسة تحصين جزر مالفيناس الى احداث تغييرات عميقة سلبية في أسلوب حياة سكان الجزر ، وهي تغييرات تتناقض بصورة واضحة مع ادعائها الحالي برغبتها في حمايتهم . وفضلا عن ذلك فان هذه السياسة تفتقر الى الصلاحية للاستمرار لأنها تديم وجود موقف مستمر من المواجهة مع الأرجنتين وأمريكا اللاتينية التي يتعين عليها أن تلعب دورا أساسيا في العملية الاقتصادية وفي المستقبل السياسي لهذا الاقليم .

ومن المعروف أن الحل السلمي التفاوضي العادل لهذا الوضع الاستعماري من شأنه أن يجعل من المسائل المتعلقة باحترام وضمان الحفاظ على أسلوب حياة سكان الجزر ورفاهيتهم وتقاليدهم وهويتهم الثقافية ، موضوعا يحظى ، بطبيعة الحال ، باعتبار خاص ويعالج على نحو مناسب عن طريق الضمانات والحماية الدولية واللوائح الخاصة التي يمكن التوصل اليها تفاوضيا .

Digitized by UNOG Library

وقد اثبتت بلادى انشغالها بهذا الصدد خلال المفاوضات التي جرت طـــوال ١٧ عاما . ومرة بعد مرة قدم المفاوضون الأرجنتينيون لنظرائهم البريطانيين اقتراحـــات تضمنت خططا للضمانات والضوابط الكفيلة بحماية سكان الجزر . غير انه لم يتح اجـراء تحليل أكثر تعمقا لهذه المسألة الهامة بسبب عدم استجابة البريطانيين حتى ان سكان الجـــزر أنفسهم لم يمكنوا من الوقوف على اتجاه الأرجنتين ومدى اهتمامها بالمسألة . وبالاضافة الى ذلك ، طلب المندوبون الأرجنتينيون في مناسبات عدة من المندوبين البريطانييـــن أن يضعوا الضمانات التي يعتبرها سكان الجزر ضرورية ، لكن طلباتهم ذهبت أدراج الرياح .

ان تصفية الاستعمار في جزر الملفيناس ، واعادتها الى السيادة الأرجنتينيـــة الفعلية قضية تهم امريكا اللاتينية كلها وليس هذا من قبيل الكلمات الجوفاء ، انما هو وصف دقيق للواقع .

ويمكن فهم الأسباب التي أدت الى أن تكون لهذا النزاع أبعاد قارية بسهولـــة . فمشكلة جزر الملفيناس - حتى مع استبعاد مطالب الأرجنتين المشروعة ، وبغض النظر عـــن أعمال الاستفزاز والعدوان البريطانية ضد الأرجنتين ، ابتداء من أول عدوان وقع عـــلى بوينس ايرس عام ١٨٠٦ وتم صده - تكشف عن واقع عالم تتبدى فيه النزعة الاستعمارية لدولـة كانت عظمى فيما مضى وازدراء تلك الدولة لحقوق بلداننا وأمنها وسلامة أراضيها وكرامتهـا ، ازدراء صارخا لا يقل عما كان شائعا في أسوأ عصور التوسع الامبريالي . ويظهر النزاع الدائر بشأن جزر الملفيناس بوضوح تام أن قارتنا ، التي ظلت تناضل من أجل الاستقلال والديمقراطية في مجال العلاقات الدولية على مدى فترة من الزمن تربو على ١٥٠ عاما ، مازالت معتبـــرة أرضا مفتوحة للمناورات الاستعمارية التوسعية التي يقوم أولئك الذين لا يعترفون بأن القضـاء على الاستعمار وجميع أشكال السيطرة الأجنبية أمر لا يمكن الرجوع فيه .

وهكذا ، فان ١٩ بلدا من بلدان امريكا اللاتينية تقدم مرة أخرى بالاشتـراك مـع الأرجنتين بمشروع القرار الذى وزع والذى نطلب اعتماده ولم يكن دافع تلك البلدان مجـــرد التضامن القوى مع بلدى ، بل ، وعلى وجه الخصوص ، رغبتها في عودة الاستقرار بشـــكل

Digitized by UNOG Library

نهائي الى المنطقة . ويعتبر مشروع القرار الأمريكي اللاتيني رد فعل قارة تنشد الاستجابة لقضاياها العادلة .

ولقد قوبلت هذه المبادرة بعرفان الجميل من جانب الشعب الأرجنتيني كله الذى يعتبر قضية المالفيناس هدفا قوميا ذا أولوية دائمة يجتمع حوله المواطنون من كافة الاتجاهات . وقد أظهرت البيانات المتكررة في هذا الصدد والتي أصدرتها جميع الأحزاب السياسية أثناء الحملة الانتخابية الوطنية في بلدى قبل ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر، هذه الحقيقة بوضوح ، وقد أكدت تلك البيانات بشكل قاطع التزام الحكومة المقبلة القوى بمواصلة النضال بقوة في سبيل هذا الهدف الوطني : وهو استعادة جزر المالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية .

وان بلدى لعلى ثقة ، في ضوء كل ما سبق ، من أن الجمعية العامة ستوافق على مشروع القرار حتى يمكن استئناف المفاوضات عملا على التوصل الى نهاية سريعة وسلمية ونهائية لهذا النزاع بدعم من المساعي الحميدة للأمين العام .

وترغب حكومتي ، في هذا الصدد ، أن تعرب مرة أخرى عن عرفانها للسيد بيريز دى كوييار ، لجهوده القيّمة التي بذلها خلال العام الماضي فيما يخص هذه المسألة. ولا يساورني شك ، في ذات الوقت ، في أن حكومة بلادى الدستورية الجديدة ستظل تقدم له كل ما قد يحتاجه من تعاون ، وفق الولاية التي أناطتها به الجمعية العامة والتي نتوقع اعادة تأكيدها في هذه الدورة .

وتأمل حكومتي أن تتفهم السلطات في المملكة المتحدة في النهاية أن استمرار تفاقم المواجهة الراهنة مع الأرجنتين ليس عملا واقعيا أوله مقومات الاستمرار . ان احتلال جزر المالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية أمر غير شرعي اليوم كما كان عام ١٨٣٣ ، لاسيما وأن ذلك الاقليم دخل عملية تصفية الاستعمار ، واكتسب وضعا لا رجعة فيه نتيجة لادراجه في قائمة الأقاليم تحت الفصل الحادى عشر من الميثاق ، تبعا لتعريف الاستعمار الذى تمت الموافقة عليه في القرارات : ٢٠٦٥ (د - ٢٠) ، ٣١٦٠ (د - ٢٨) ، ٣١/٤٩ ، ٣٧/٩ ، ولأن المملكة المتحدة قبلت هذا الحل في مذكرتها المؤرخة ٣ شباط/فبراير ١٩٦٧ الموجهة الى الأمين العام .

Digitized by UNOG Library

ان الخلفية التي أجملتها تبرر اتخاذ الجمعية العامة اجراء جديدا ازاء المسلك الراهن للمملكة المتحدة التي تسعى الى تغيير الوضع الاستعمارى للجزر ، وهو تصرف باطل ، وأقل ما يمكن لبلدى أن يطلبه هو استئناف المفاوضات بطريقة فعالة للأغراض التي حددتها الجمعية العامة .

وأود في نهاية خطابي أن أوضح ، انه تأكيدا لما تنبأت به أمام هذه الهيئة ، اختار الشعب الأرجنتيني حكومته عن طريق انتخابات نزيهة ، بحرية مطلقة . وهي حكومة تتمتع بتأييد شعب سليم ويؤكد التعدد السياسي ، الذى اتضح في تشكيل المؤتمر القومي والحكومات المحلية ، رغبة شعب الأرجنتين القوية في تدعيم النظام الدستورى الناشئ وجعله دائما .

وقد أعلن رئيس الدولة المقبل ، السيد راءول الفونسين ، مؤخرا في بيان عام بصدد البند الذى نناقشه هنا أن :

"ان حكومة الأرجنتين المنتخبة سوف تستخدم كل الوسائل الدبلوماسية المتاحة للتوصل بأسرع ما يمكن الى حل سلمي للنزاع حول السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة " .

" ونحن مقتنعون بأن التفاوض بين الحكومتين مع المساعي الحميدة للأمين العام للأمم المتحدة ، في اطار القرارات ذات الصلة الصادرة عن تلك المنظمة ، وخاصة قرار الجمعية العامة (٣٧/٩) ، تشكل كلها الوسائل الكفيلة بحل هذا النزاع بطريقة عادلة ودائمة . ونحن نعلم اننا سنلقى ، فيما يخص قضيتنا ، تأييدا مستمرا كما حدث في الماضي ، وسنلقى كذلك دعم شعوب امريكا اللاتينية وشعوب العالم الأخرى ، التي قوبل موقفها بعرفان الجميل من جانب شعب الأرجنتين " .

وتعبر هذه الرسالة عن الارادة التفاوضية السلمية لشعب الأرجنتين ، التي تؤيدها الشعوب الشقيقة في امريكا اللاتينية . والأرجنتين على يقين من أنها ستحظى بتفهم وتأييد الجمعية العامة في القضية العادلة التي تلهمنا .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك الذى يقدم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/38/L.12 والمقدم بواسطة وفود عشرين بلدا من أمريكا اللاتينية .

السيد مونيوز ليدو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد مضى عام منذ أن اعتمدت الجمعية العامة القرار ٣٧/٩ بشأن مسألة جزر مالفيناس وهو القرار الذى تقدمت به عشرون دولة من امريكا اللاتينية وأيدته الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء في المنظمة بصورة حاسمة .

ومع أخذنا في الاعتبار لخطورة الأحداث التي جرت في جنوب المحيط الأطلسي نتيجة استمرار وضع استعمارى والتأخير الذى لا مبرر له في المفاوضات الثنائية ، فقد تم حث حكومتي المملكة المتحدة والأرجنتين على استئناف تلك المفاوضات في أقرب وقت من أجل التوصل الى تسوية سلمية للنزاع حول السيادة على جزر مالفيناس .

ان التطورات التي لاحظناها خلال تلك الفترة لا يبدو أنها مشجعة على الاطلاق حيث لم يمكن البدء في عملية التفاوض نظرا لاحجام طرف من الطرفين عن الالتزام بالشروط الواردة في قرار الجمعية العامة . ونحن نواجه افتقارا للاذعان لاحكام الميثاق وخاصة فيما يتعلق بالتزام الدول بالتسوية السلمية للنزاعات .

ان صيانة السلم والأمن الدوليين مبدآن أساسيان من مبادئ الميثاق . ومن الضرورى لتنفيذهما أن تمتثل جميع الدول الأعضاء بلا أية استثناءات لقرارات الأجهزة المختصة للأمم المتحدة .

ويعبّر القرار ٣٧/٩ الذى اعتمدناه في العام الماضي عن ارادة الأغلبية الساحقة للمجتمع الدولي في أن تشترك منظمتنا في السعي الى تسوية تفاوضية . وقد طلبنا في هذا الصدد من الأمين العام أن يقوم بمهمة جديدة للمساعي الحميدة لمعاونة الأطراف المعنية .

وقد ورد وصف نتائج ذلك الاجراء في تقرير عم بالوثيقة A/38/532 ، ويشير التقرير الى المبادرات التي اتخذها الأمين العام بما في ذلك الاجتماعات مع رئيس جمهورية

Digitized by UNOG Library

الأرجنتين ورئيسة وزراء المملكة المتحدة بالاضافة الى الاجتماع مع وزيرى خارجية الحكومتين. كما يوضح أن المفاوضات لا يمكن البدء فيها دون موافقة الطرفين، وان استئناف الحوار، اذا ما صحبه في نفس الوقت اتخاذ تدابير بناء الثقة، قد يسهم في تحسين الوضع في جنوب الأطلسي ويمهد الطريق نحو تسوية دائمة للمشكلة.

وعلى الرغم من أن التقرير الذى أشرت اليه لم يذكر بصورة واضحة رغبة كل من الطرفين في القيام بالمفاوضات - التي حددت الجمعية العامة مضمونها - الا أنه يشير الى البيانات التي قدمت في المناقشة العامة من قبل الحكومتين. وتؤكد تلك البيانات على أن جمهورية الأرجنتين قد سعت بصورة متكررة الى حل تفاوضي للنزاع. ومن جهة أخرى تدلل الحقائق على عدم رغبة المملكة المتحدة في القيام بحوار جدى.

لقد أعلنت حكومة الأرجنتين في ٢٦ أيلول/سبتمبر الماضي ما يلي:

" وواضح أنه من الملحّ والضرورى الآن أن تستأنف الأرجنتين والمملكة المتحدة مفاوضاتهما بمساعدة الأمين العام للأمم المتحدة، وبموجب قرار الجمعية العامة ٩/٣٧ (١٩٨٢)، في أقرب وقت ممكن. لقد أعلنت الأرجنتين مرارا عن عزمها على التفاوض، وقبلت علنا ورسميا قرار الجمعية العامة ٩/٣٧ (١٩٨٢)، وقدمت للأمين العام خالص تعاونها في بعثة المساعي الحميدة المجددة التي كلفته بها الأمم المتحدة". (A/38/PV.6، ص ٣٧)

وبمناسبة المناقشة الحالية فقد بعث رئيس جمهورية الأرجنتين المنتخب برسالة الى الأمين العام واردة في الوثيقة A/38/578 أكد فيها على أن حكومته ستستخدم:

" جميع الوسائل الدبلوماسية المتاحة لها للتوصل، في أقرب وقت، الى حل سلمي للنزاع على السيادة بين الارجنتين والمملكة المتحدة." (الوثيقة A/38/578)

وقد استشهد السيد جوان رامون اغويرى لا ناري وزير خارجية الارجنتين لتوه بفقرات من ذلك البيان.

ومن جانب آخر تشير كل الدلائل الى أن المملكة المتحدة قد تجنبت المفاوضات متعللة في ذلك بحجج متنوعة منها عدم الرغبة التي أبدتها مؤخرا في الاعتراف بأن الموضوع

Digitized by UNOG Library

قيد البحث هو مشكلة تتعلق بالسيادة وهو التعريف الذى وضعته الأمم المتحدة . ولا داعي لأن أكرر الرسالة التي تقدمت بها في العام الماضي بالنيابة عن الدول المقدمة للمشروع لتأييد الحق السيادى للأرجنتين على جزر مالفيناس . ويكفي أن أذكر بأن الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء والرأى العام العالمي قد اعترفت بذلك وأنه لا يوجد أى سند قانوني صحيح يؤكد عكس ذلك .

وثمة حجة أخرى تم اللجوء اليها لتجنب الحوار هي المتعلقة بما يسمى بالحقوق المزعومة لتقرير المصير لسكان الجزر . ان هذه الفرضية قد ضحدت بما فيه الكفاية ، وقد ثبت دون شك أن ذلك الاقليم يعد جيبا استعماريا داخل اقليم بلد آخر ، ومن ثم فان السكان بوصفهم رعايا للدولة المحتلة ليس لهم هذا الحق .

وطبقا للتعريف الوارد في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) فان الشعوب لها الحق في انهاء الاستعمار عن طريق ممارسة حق تقرير المصير واستعادة استقلالها عندما تكون قد خضعت للسيطرة والاستعباد والاستغلال الأجنبي ، ومن الواضح أن ذلك لا ينطبق على وضع سكان جزر مالفيناس . وفي حالة الأقاليم التي تمثل جيوبا استعمارية ، فان انهاء الاستعمار يعني اعادة الأقاليم الى الدولة ذات الحق السيادى عليها .

وعلاوة على ذلك فان القرار ١٥١٤ (د - ١٥) الذى استندت اليه الدولة المحتلة في بعض الأحيان ينص بكل وضوح على ما يلي :

" كل محاولة تستهدف التقويض الجزئي أو الكلي للوحدة القومية والسلامة الاقليمية لأى بلد ، تكون متنافية ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه " .

كذلك لا يمكن أن نقبل الحجة التي تفترض أن المصالح المشروعة للسكان لن تكون موضع احترام ، نظرا لأن حكومة الارجنتين تقدمت بتأكيدات كافية في هذا الصدد كما أعربت الأمم المتحدة عن موقفها بكل وضوح في هذا الخصوص . وفي الواقع يؤكد القرار ٣٧/٩ مرة أخرى على ضرورة أن يأخذ الطرفان مصالح سكان الجزر في الاعتبار حيث تعد هذه المسألة جزءا لا يتجزأ من عملية التفاوض .

Digitized by UNOG Library

وفضلا عن ذلك ، لا يمكن التذرع بعدم التوقيع على اتفاق هدنة أو اتفاق لوقف اطلاق النار كحجة لتأجيل المفاوضات ، مادامت العمليات الحربية قد توقفت منذ بعض الوقت ، وليس هناك دليل ، أيا كان ، على اعتزام الطرف المتضرر استئناف تلك العمليات. ومع ذلك ، فهناك زيادة تثير الانزعاج في أعمال استعراض القوة ، التي تقوم بها الدولة القائمة بالاحتلال .

وهناك معلومات موثوق بها ، تتعارض تعارضا صريحا والقرار الذى تقدمنا به في العام الماضي ، تفيد أن المملكة المتحدة آخذة في اقامة منشآت عسكرية في الجزر ، بدعم من حلفائها في مختلف القارات الذين قد يكونون راغبين في أن يتوجوا بميزات استراتيجية ما قدموه من مساعدات للبلد القائم بالاحتلال . ومما يثير القلق أيضا أن الغرض من اقامة تلك المنشآت - وهو ما يبدو في واقع الأمر - قد يكون ايجاد ربط استراتيجي بين جنوب افريقيا وقارتنا . ونحن نسترعي انتباه دول افريقيا وامريكا اللاتينية وجميع البلدان الملتزمة بمكافحة الفصل العنصرى ، والمحبذة لاستقلال ناميبيا ، الى هذا الربط المشبوه . ان من يعارض حقا عنصرية نظام جنوب افريقيا وغطرسته لا يستطيع أن ينكر أهمية تلك المؤشرات التي ، لو تأكدت تماما ، سوف تكشف بشكل نهائي عن المخططات الاستعمارية التي تكمن وراء الاحتلال غير المشروع لجزر مالفيناس .

ومما يكتسي خطورة بشكل خاص ان سلطات الدولة المحتلة تعطي تلك القواعد العسكرية قيمة استراتيجية بالنسبة للعقود المقبلة ، في اطار المواجهة بين الدولتين العظميين الرئيسيتين . ومن ثم ، فان رغبة امريكا اللاتينية في السلم ستتعرض للخطر ، وستنتهك أراضيها بصورة مستمرة خدمة لأهداف التنافس بين الشرق والغرب . واذا ما كانت لانشاء القواعد العسكرية في الجزر أهداف استراتيجية طويلة المدى ، فان ذلك سيتمثل فيه الغرض الأقصى من الاحتلال . والواقع انه من الصعوبة بمكان أن نصدق أن حكومة تتخذ قرارات تفترض مسبقا بقاءها في اقليم لعدة قرون مقبلة على أقل تقدير ، يمكن أن تكون راغبة حقا في الدخول في مفاوضات بشأن مستقبل ذلك الاقليم .

وينبغي للمجتمع الدولي الذى يعمل جاهدا من أجل ضمان الامتثال لقرار مجلس الأمن ٤٤٦ (١٩٧٩) بشأن مسألة المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة ،

Digitized by UNOG Library

أن يتفكر مليا في أوجه الشبه بين الظاهرتين ، وأن يستجيب بشكل قاطع فيما يتعلق بمسألة تلك المنشآت العسكرية . ان الأسباب التي دعت الى ارجاء أى حوار جدى بشأن جزر المالفيناس قد تكون هي نفس الأسباب التي يرجع اليها عدم الانصياع للقرار الذى أشرت اليه توا . ففي كلتا الحالتين هناك محاولة لاضفاء الصبغة الشرعية على احتلال غير مشروع ، عن طريق القيام تدريجيا بأعمال من قبيل الأمر الواقع ترمي الى الوصول بالأوضاع الى نقطة لا يتاح بعدها تغيير ما أرسي كأمر واقع .

ويشرفني أن أقدم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/38/L.12 بالنيابة عن وفود : الأرجنتين ، اكوادور ، اوروغواى ، باراغواى ، البرازيل ، بنما ، بوليفيا ، بيرو ، الجمهورية الدومينيكية ، السلفادور ، شيلي ، غواتيمالا ، فنزويلا ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، المكسيك ، نيكاراغوا ، هايتي ، هندوراس . وقد حللت دول امريكا اللاتينية التي تتقدم بمشروع القرار هذا بكل عناية شتى الوسائل الممكنة للنهوض على نحو فعال بتسوية تفاوضية . وينبغي أن يحصل اقتراحنا من أجل السلم وما يترتب عليه من تدبير تتخذه الهيئات المختصة للأمم المتحدة على تأييد حاسم وشامل .

ويؤكد مشروع القرار في فقرات الديباجة أن الابقاء على الحالة الاستعمارية يتنافى مع غاية السلم العالمي التي تتوخاها الأمم المتحدة ، ويشير الى قرارات الجمعية العامة الخاصة بانهاء الاستعمار ، والى القرارات التي اتخذت في هذا المحفل وفي مجلس الأمن بشأن مسألة جزر المالفيناس ؛ ويحيط علما بتقرير الأمين العام بشأن بعثة المساعي الحميدة ؛ ويأسف لعدم احراز تقدم في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٧ / ٩ ؛ ويشير الى مصلحة المجتمع الدولي في أن تستأنف المفاوضات بغية التوصل ، في أقرب وقت ، الى حل سلمي وعادل للنزاع على السيادة فيما يتعلق بمسألة جزر مالفيناس ؛ ويأخذ في الاعتبار كذلك حدوث توقف فعلي للاعمال العدائية في جنوب الاطلسي ، ونية الطرفين الواضحة في عدم استئنافها .

ويعيد مشروع القرار تأكيد ضرورة مراعاة الطرفين لمصالح سكان الجزر ، بالاضافة الى مبادئ ميثاق الامم المتحدة بشأن عدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية ، والتسوية السلمية للمنازعات الدولية .

Digitized by UNOG Library

وفي فقرات المنطوق يكرر مشروع القرار مطالبة كل من حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة باستئناف المفاوضات بغية التوصل ، في أقرب وقت ، الى حل سلمي للنزاع على السيادة فيما يتعلق بمسألة الجزر ؛ ويحيط علما بتقرير الأمين العام ، ويرجوه مواصلة مهمته المتجددة للمساعي الحميدة ، قصد مساعدة الطرفين ، ويعهد اليه باتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض . وأخيرا يرجو من الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة تقريرا بشأن نتائج مهمته ، ويقترح ادراج ذلك البند في جدول أعمال الدورة التاسعة والثلاثين .

ان جمهورية الأرجنتين تمر بتطورات ديمقراطية تبشّر بالخير ، تستحق احترام وتأييد وتضامن جميع الدول . فالحقوق السيادية لتلك الدولة على جزر المالفيناس تقترن الآن بعملية تحررية تعطيها كل الحق في اجراء مفاوضات تؤدي الى السلم واستعادة ما يقضي به العدل . ان حكم المنطق والقانون الدولي لابد أن يحل محل النزعة العسكرية واساءة استخدام القوة . هذا هو النداء الذي توجهه بلدان امريكا اللاتينية الى الأمم المتحدة .

ان شعوبنا تدفع دفعا الى استنفاد قدرتها على التحمّل . ونحن لا نقبل أن تنتهك حقوقنا وأراضينا وموارد نا وسيادتنا لخدمة أغراض الصراع العالمي أو المصالح الاستراتيجية التي ترجع الى حد كبير الى الأوهام والى النهج اللاعقلاني .

Digitized by UNOG Library

ونحن بلدان امريكا اللاتينية قد عقدنا العزم على التوصل الى جعل المنطقة خلوا من الأسلحة النووية ونحن نرغب في نزع السلاح . اننا نضطلع بجهود كبيرة من أجل مزيد من التنمية ومن أجل العملية الديمقراطية ، ونقدم حلولا قابلة للتطبيق ومتوازنة لمشاكل المنطقة . كما أننا وحدنا صفوفنا بالنسبة لما هو أساسي رغم التدخلات بل والتهديدات . اننا نريد الاستقلال والحرية ويجب أن نحصل عليهما .

ويقتضي مستقبلنا ، ومستقبل جميع الدول النامية ، القضاء على الاستعمار ومحو آثاره . وذلك هو الهدف الرئيسي لكفاحنا والسبب الأساسي فيما ننتهجه من نضالية في هذه المنظمة .

اننا نجابه للمرة الأولى منذ انضمامنا للميثاق خطر ارتداد تاريخي الى الوراء . ان تطلعاتنا الى الانفراج ، والتعايش السلمي ، والتعاون الدولي ، قد أحبطت نتيجة للعدوان المسلح ، والغبن الاقتصادي ، واستراتيجيات الهيمنة التي أسفرت عن وجهها .

ان أمم امريكا اللاتينية التي قدمت مشروع القرار هذا تتوقع ردا واضحا مستقيما من المجتمع الدولي . ونأمل أن تسهم مقرراتنا في استعادة حالة متحضرة من التعايش الدولي . ان التصرف الذكي والعادل سواء في جزر مالفيناس أو في مناطق أخرى كثيرة هو التفاوض ؛ أما السيطرة بقوة السلاح فهي شيء بدائي ولا معقول .

لقد حصل مواطن بريطاني مرموق على جائزة نوبل للأدب على روايته المرعبة " الـه الذباب " . وقد صور في ذلك العمل الادبي كيف تدحر قوة الغريزة العمياء والخوف الذى يمثل ارتدادا الى عصور الظلام الأولى ، في آخر الأمر ، القيم الاساسية للمجتمع ورقي عاداته ، مما يؤدى بمجموعة من الشباب الى الانغماس في العنف بشكل لا يمكن تصوره .

ولنأمل ألا تكون هذه الرؤيا الأدبية التي تجيء كشاهد شبحي على زماننا ، نذيرا بما هو آت وألا تكون ايذانا بشراك متربصة بحضارتنا . وذلك ، في الواقع ، ليس السبيل الذى تقترحه امم امريكا اللاتينية ، وتقترحه جميع البلدان النامية .

السيد تروكو (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) لقد مرت ثمانية عشر شهرا منذ هز النزاع المحزن في جنوب الاطلسي هذه القارة هزا عنيفا ، ولسوء الحظ،

Digitized by UNOG Library

لم نحرز تقدما كبيرا منذ ذلك الوقت في مسعانا من أجل ايجاد حل عادل ونهائي لهذه المشكلة ، التي تثبت مرة أخرى شيئا يستوجب قلق المجتمع الدولي بأسره ، هو ضعف نظامنا الخاص بحل المنازعات الدولية بالوسائل السلمية .

ولقد شارك ٢٠ بلدا من بلدان امريكا اللاتينية في العام الماضي في تقديم مشروع قرار اعتمدته الجمعية العامة فيما بعد . وكان لذلك القرار هدفان أساسيان : السعي الى اجراء مفاوضات بناءة لحل المشكلة ، والمساعدة في تعزيز وسائل التسوية السلمية للنزاعات وبالاضافة الى ذلك ، تضمن عدة عناصر شكلت ، في رأينا ، اطارا مناسبا يبدأ الطرفان في حيزه ، بأسرع ما يمكن ، محادثات تؤدي الى حسم النزاع. وكانت هذه العناصر: أولا ، الاعتراف بأن النزاع بين المملكة المتحدة وجمهورية الارجنتين متعلق بالسيادة على الجزر ، وينبغي أن نلاحظ أن الجمعية العامة كانت قد اعترفت قبل نزاع عام ١٩٨٢ بوقت طويل ، في قراراتها ٢٠٦٥ (د - ٢٠) ، و ٣١٦٠ (د - ٢٨) ، و ٣١/٤٩ ، بأن هذه المسألة مسألة صراع على السيادة " . وثانيا ، أخذ مصالح سكان جزر المالفيناس في الاعتبار الواجب عند حل النزاع . ثالثا ، طُلب الى الأمين العام الاضطلاع ببعثة جديدة للمساعي الحميدة لتسهيل اجراء مفاوضات جديدة بين الطرفين . رابعا ، تضمن القرار تأكيدا قانونيا ، لتوقف العمليات الحربية التي كانت قد توقفت بالفعل قبل اعتماد القرار، فبات توقفها أمرا واقعا وبمجرد اعتماد القرار أصبح واقعة معترف بها قانونا .

ولم يتمكن امين عام الامم المتحدة للأسف ، بعد اتصالات ومؤتمرات مطولة مع أعلى السلطات في الحكومتين ، الا من ابلاغنا بأنه لا يزال "على استعداد لمساعدة الطرفين في هذه العملية "(A/38/532، ص ٢).

ولا تؤثر هذه الحالة على الأطراف المعنية مباشرة فحسب، بل وعلى المجتمع الدولي بأسره ، كما تؤثر بشكل أكثر مباشرة على بلدان منطقة امريكا الجنوبية .

لقد بيّنت الأزمة في جنوب الأطلسي مرة أخرى أوجه قصور منظمتنا في قيامها بمهمة الحفاظ على السلم والأمن الدوليين . والواقع ان المفاوضات المطولة التي استمرت بين الطرفين لعدة سنوات لم تعرض على مجلس الامن ، ولهذا لم يلتفت المجلس ، وهو

Digitized by UNOG Library

المسؤول أساسا ، وفقا للميثاق ، عن الحفاظ على السلم والامن الدوليين ، الى بوادر الأزمة . والمعروف ان المجلس لم يتناول النزاع الا بعد أن تحول الى صراع مسلح ، وبهذا قصر دون تنفيذ أحكام الفصل السادس من الميثاق .

وقد تمسك وفد بلادي دائما بأن هناك حاجة لأن يتخذ مجلس الأمن جميع التدابير اللازمة التي تكفل فعالية ونجاح العمل فيما يتعلق بالوسائل السلمية لتسوية النزاعات ، المشار اليها في الفصل السادس من الميثاق .

Digitized by UNOG Library

اننا نتفق تماما مع ملاحظات الأمين العام الواردة في تقريره الى الجمعية العامة في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢، نظرا لأننا أعربنا في أيار/مايو من ذلك العام عن نفس الشواغل في مجلس الأمن. وقد قال الأمين العام، ان احدى الوسائل لتعزيز الحفاظ على نظام السلم الواردة في الميثاق يجب أن تستخدم "بشكل أكثر انتظاما وبحيث لا يقتصر هذا على اللجوء الى المجلس في اللحظات الأخيرة" (A/37/1 ، ص ٦)، وأضاف قائلا :

"ولو راقب مجلس الأمن الحالات الخطرة مراقبة فعّالة وبدأ النقاش مع الأطراف عند الاقتضاء قبل أن تصل هذه الحالات الى حد الأزمة، قد يكون بالامكان في كثير من الأحيان تلافي أخطارها في مرحلة مبكرة قبل أن تتدهور الى مرحلة استخدام العنف." (المرجع نفسه).

في رأى وفد بلادى، انه من غير الممكن للأمم المتحدة أن تحقق أغراضها في هذا المجال، ما لم تلعب المنظمة دورا فعالا في تحديد مناطق النزاع الأساسية، بهدف حث الأطراف على السعي لايجاد حل باحدى الوسائل الواردة في المادة ٣٣ من الميثاق. وكذلك يتعين على المنظمة أن تبقي قيد الاستعراض المستمر، أى، نزاعات يمكن أن تكون قابلة للحل في الوقت الراهن، لكنها تتعرض لتأجيلات مبالغ فيها.

اننا نسمع باستمرار أن النزاع المتصل بجنوب الأطلسي، كان موضع مفاوضات لسبعة عشر عاما دون أية نتيجة مثمرة. والاستنتاج الواضح هو أنه لو كان مجلس الأمن قد اتخذ مقررات في وقت مناسب، أى قبل ٢ نيسان/ابريل من العام الماضي، لكانت امكانية التسوية السلمية لهذه المشكلة أكبر.

في رأى وفد بلادى أن التسوية السلمية للنزاع بين المملكة المتحدة والأرجنتين، مثله مثل أى نزاع آخر، انما تتطلب - بين أمور أخرى - احترام مبادئ القانون الدولي التي وفقا لها - وأقتبس من اعلان ما نيلّا بشأن التسوية السلمية للنزاعات الدولية - فانه :

"ليس في وجود نزاع ما، ولا في اخفاق اجراء ما من اجراءات تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، ما يسمح باستعمال القوة أو التهديد بالقوة من قبل أى من الدول الأطراف في النزاع". (القرار ٣٧/١٠، مرفق، الفقرة ١٣)

Digitized by UNOG Library

ان وفد بلادى يبدى ارتياحه للبيان الذى أدلى به الرئيس المقبل لجمهورية الأرجنتين الدكتور راؤول ألفونسين الذى قال فيه :

" ان الحكومة المنتخبة للأرجنتين سوف تستخدم جميع الوسائل الدبلوماسية المتاحة ، لتحقق ـ في أقرب وقت ممكن ـ تسوية سلمية لنزاع السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة ".

ونحن متأكدون من أن هذه هي أفضل وسيلة تسوى بها المنازعات .

ان مشروع القرار المعروض علينا اليوم ـ والذى تعد بلادى من بين مقدميه ـ انما يؤكد ببساطة من جديد المفاهيم والعناصر الواردة في القرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة بالفعل . وهو بالاضافة الى ذلك من شأنه أن يهيئ الظروف اللازمة لاستئناف المفاوضات الرامية الى حل نزاع السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة .

السيد بلانكو (أوروغواى) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : مثلما قدمت أوروغواى مع ١٩ بلدا آخر من بلدان أمريكا اللاتينية مشروع قرار بشأن هذا الموضوع أثناء الدورة السابعة والثلاثين ، فانها تشارك في تقديم مشروع القرار الحالي A/38/L.12 . وجوهر مشروع القرار مناشدة حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية أن تستأنفا المفاوضات الرامية الى تحقيق تسوية سلمية لنزاع السيادة على جزر مالفيناس .

ان الروابط التي تربط بلادى بجمهورية الأرجنتين روابط أخوية قوية، لكنها في الوقت الذى تفضي بنا الى النهوض بصورة نشطة بمصالحنا المشتركة، لا تخل بقدرتنا على الحكم السليم على الأمور . وفي هذه الظروف ، أود أن أذكر بالعلاقات القديمة الأمد مع المملكة المتحدة . ويتناول وفد أوروغواى البند قيد المناقشة بطريقة موضوعية للغاية كما يستحق الأمر دون حكم أو استياء مسبق .

ان الأحداث الخطيرة التي وقعت في نيسان/ابريل وحزيران/يونيه ١٩٨٢ ، وكذلك الأحداث التالية لها ، ليست هي موضوع بند جدول الأعمال قيد البحث ولا مشروع القرار الذى نشارك في تقديمه . ومع ذلك ، فاننا نستطيع دون تحليل هذه الحقائق أو مناقشتها

Digitized by UNOG Library

أن نخلص الى نتيجة واضحة ذات صلة بعملنا . فقد كان هناك نضال مسلح ذو طابع دولي ، ولا يزال التوتر يسود المنطقة ، ويلاحظ وجود أنشطة عسكرية وهذه الظروف المعروفة بصورة عامة، انما توجد وضعا تتحمل منظمتنا مسؤولية التدخل لمواجهته . فالجمعية العامة - بصفة خاصة - مختصة بأن تقوم بذلك بمقتضى الفقرة ٢ من المادة ١١ من الميثاق .

وفي هذه الحالة؛ كما هو الحال في جميع الأوضاع الدولية المماثلة، يتعين على الأمم المتحدة أن تلعب دورا نشطا في النهوض بالحلول السلمية ، وبذلك تحافظ على السلم والأمن الدوليين . وهذا هو هدفها الأساسي والسبب الرئيسي لوجودها . وتمشيا مع هذا ، يستجيب مشروع القرار الذى نشارك في تقديمه ، الى جانب أسسه الأصلية، الى ما أشار اليه الأمين العام في تقريره لعام ١٩٨٢ على أنه المشكلة الرئيسية للمنظمة، ألا وهي قدرتها على صيانة السلم، وعلى أن تستخدم كمحفل للمفاوضات . لذا ، من غير المقبول لبلادى أن تظل مسألة جزر مالفيناس خارج اطار عمل المنظمة، وذلك بوصفها احدى المشاكل الاضافية التي لم تحل .

ان تاريخ مسألة جزر مالفيناس القديم في الأمم المتحدة يؤكد تماما ضرورة أن تستأنف المفاوضات. اذ بحثت الجمعية العامة مسألة جزر مالفيناس على مدى عشرين عاما ، والآن تم اصدار ثلاثة قرارات بشأن هذا الأمر الى جانب القرار الذى صدر أثناء الدورة الماضية، وقد حللها وزير خارجية الأرجنتين تحليلا كاملا صباح اليوم . وهذه القرارات هي : القرار ٢٠٦٥ (د-٢٠) ، والقرار ٣١٦٠ (د-٢٧) ، والقرار ٣١/٤٩ .

Digitized by UNOG Library

ان الطرفين المعترف بهما دوليا في هذه النصوص هما جمهورية الارجنتين والمملكة المتحدة . وقد جرت المفاوضات بين هذين البلدين على مدى ١٧ عاما .

ان اعاقة هذه المفاوضات ، مهما كان السبب فيها ، لا يمكن أن تعني ان هذه المفاوضات لا يمكن استئنافها ، والا كان هذا بمثابة الحكم على هذا البند بأن يضيع في طي النسيان الدائم . وبالاضافة الى ذلك ، فان الآثار المأساوية للنزاع المسلح تجعل من استئناف المفاوضات شيئا ضروريا أكثر من أي وقت مضى . ان الوقت الذي انقضى منذ وقوع أحداث ١٩٨٢ يجب أن ييسر الدخول في المفاوضات الآن .

وفيما يتعلق بالنص المقدم الى الجمعية العامة ، يجب أن نبرز أولا وقبل كل شيء الطلب الموجه الى الطرفين كي يستأنفا المفاوضات من أجل التوصل الى تسوية سلمية لمسألة السيادة على الجزر . والاشارة الى مسألة السيادة تتفق مع القرارات التي سبق أن اعتمدتها الأمم المتحدة من قبل . لقد اعترفت هذه القرارات صراحة بوجود نزاع فيما يتعلق بهذا الأمر . وهذا هو جوهر مسألة جزر مالفيناس ، منذ بداية دراستها في الأمم المتحدة ، وحتى فيما قبل ذلك ، على المستوى الدبلوماسي الثنائي . ان بلادي على سبيل المثال تؤيد بانتظام حق الارجنتين في الجزر وقد أسست موقفها هذا على سوابق قانونية وتاريخية قوية تدعم موقف الارجنتين كدولة خلفت اسبانيا ، وهي مستمرة في الحفاظ على موقفها هذا . ومع ذلك فان مشروع القرار الذي تم تقديمه لا يصدر حكما مسبقا على المفاوضات ، بل انه يمثل اطارا متوازنا يمكن للأطراف ان تحل فيه خلافاتها بصورة سلمية . فيكرر النص في ديباجته ضرورة أخذ مصالح سكان الجزر في الاعتبار . ويعتبر وفد بلادي ان هذه الاشارة في محلها وتتفق مع المناقشات السابقة لهذا الموضوع . وفي الواقع ، فان الأمم المتحدة تعترف في القرارات ذات الصلة كما ذكر بذلك مؤخرا بأن طرفي النزاع هما الارجنتين والمملكة المتحدة فقط .

ولقد قلنا للطرفين بأن يأخذا مصالح السكان في الاعتبار ، ولكن هذه القرارات ، لا تعترف بأن لهؤلاء السكان صفة الشعب من حيث الحق في تقرير المصير . ان هذا موقف طبيعي اذا ما وضعنا في اعتبارنا أن المستوطنات البشرية في الجزيرة منذ ١٨٣٣ لم يكن لها سند صحيح لاحتلالها للاقليم بل على العكس فان هذا يمكن أن يمثل سابقة

Digitized by UNOG Library

خطيرة للبلدان الضعيفة التي يمكن أن تتمزق أوصالها نتيجة لاستيطان جماعات بشرية من بلدان أخرى . وعلاوة على ذلك فانه قد لا يكون مقبولا من منطلق رسمي أن يصدر القرار الداعي لاستئناف المفاوضات حكما مسبقا على نتائج تلك المفاوضات ، بأن يقول مثلا ان حل النزاع ينبغي أن يتضمن مبدأ تقرير المصير ومبدأ السلامة الاقليمية أو أي مبدأ آخر ، بل ان على الأطراف أن تسعى فيما بينها من خلال المفاوضات لايجاد حل للنزاع على السيادة .

أود أن أذكر أيضا ان مشروع القرار يعلّق أهمية كبيرة على الأمم المتحدة بوجه عام وعلى الأمين العام بوجه خاص . وهذا شيء نرحب به بشكل خاص . انه يستجيب للحاجة التي أعرب عنها كثيرا لقيام المنظمة بدور فعّال ونشط في المواقف والنزاعات لكي تصون السلم والأمن الدوليين ، وتعزز بذلك العودة الى السبيل الذي طالما اتبعته الأطراف لفترة طويلة ، مع مطلب اضافي ألا وهو ان الحل ينبغي أن يتوفر " في أقرب وقت ممكن " . وبهذا تفتح الآفاق أمام مفاوضات خلاقة يمكن عن طريقها دراسة صيغ وحلول جديدة والأخذ بها . . وفي اطار هذا الحوار قد يكون من الممكن ايجاد حلول سلمية تحافظ على كرامة الجميع ، ان قيام هذا الحوار والمفاوضات بمساعدة الأمم المتحدة وأمينها العام هو الوسيلة الوحيدة التي يمكن ، بل ويجب ، أن تؤدي الى نهاية ناجحة لمسألة جزر فوكلاند .

وفي النهاية ، فان أوروغواي سوف تسهم بشكل فعّال من أجل التوصل الى هدف السلم هذا .

السيد ماسييل (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان البرازيل من بين مقدمي مشروع القرار الذي قدمه مندوب المكسيك توا . يطالب مشروع القرار هذا طرفي النزاع بأن يتفاوضا بشأن خلافاتهما بطريقة سلمية . ان المشتركين في تقديم المشروع يسعون لايجاد معالجة ايجابية للمشكلة ، وليس في نيتنا أن نحكم سلفا على نتيجة المفاوضات التي تناشد الطرفين القيام بها ، لأن اهتمامنا الاساسي هو العمل على تخفيف حدة التوتر في الجنوب الأطلسي .

لقد عملنا في العام الماضي على توخي العناية الكاملة في استخدام لغة واضحة قدر الامكان للاعراب عن موقف يستند في مفهوم العديد من الأمم على مقاييس واقعية وفق

Digitized by UNOG Library

مبادئ ميثاق الأمم المتحدة . والغرض الذى لا محيص عنه هو ان نستبعد على الدوام احتمال اندلاع الأعمال العسكرية مرة أخرى في جنوب الأطلسي .

ونحن نرى ان مسألة السيادة عنصر بارز في هذا الخلاف ، وموقف بلادى في هذا الأمر معروف تماما ويشاركنا فيه عدد من البلدان ومع ذلك فان النص المقدّم منا يدلل على احترامنا وفهمنا لموقف الوفود التي امتنعت حتى الآن عن الاعلان عن آرائها بشأن موضوع هذا النزاع .

ان هدف مشروع القرار المطروح الآن على الجمعية العامة هو تحقيق السلم في جنوب الأطلسي من خلال المفاوضات التي تتم تحت رعاية الأمين العام . وقد كانت تلك على وجه الدقة هي فحوى القرار ٣٧ / ٩ الذى صدّقت عليه الجمعية العامة في العام الماضي . ومما يبعث على خيبة الأمل العميقة ان المفاوضات التي طالب بها ذلك القرار لم تبدأ بعد . ونحن لا نرى أى مبرر للابطاء في القيام بالمفاوضات ، رغم ادراكنا لجميع الصعوبات والاختلافات ، التي كما نأمل ستؤدى الى استعادة السلم والهدوء في جنوب الأطلسي . وبالأحرى فانه بسبب هذه الخلافات والصعوبات فان على الطرفين ألا يضيعا أى وقت أو يدخرا أى جهد ، حتى يأخذا مكانيهما على طاولة المفاوضات .

ونحن نقدّر كل التقدير العمل الذى قام به الأمين العام لتنفيذ الولاية التي خولتها اياه الجمعية العامة . ان دور الأمم المتحدة ، ولا سيما دور الأمين العام المتمثل في السعي لتحقيق حل سلمي تفاوضي ، يجب أن يولى أهمية قصوى . ومن الضرورى تهيئة مناخ الثقة الذى يؤدى الى الحوار ، ولهذا الغرض ، فانه يقع على عاتق الطرفين أن يبتعدا عن اغراءات الاستقطاب . ان المفاوضات التي نفكر فيها مفاوضات جادة وعملية ، ويجب أن تتم بحسن نية ودون أية شروط مسبقة ، وألا تكون وسيلة لتجميد أو اطالة أمد الحالة الراهنة . ولا حاجة بنا الى القول باننا نعتبر أن الرفاه ومصالح سكان الجزر تمثل واحدة من القضايا ذات العلاقة التي لابد من تناولها .

عند افتتاح المناقشة العامة لهذه الدورة للجمعية العامة قال وزير العلاقات الخارجية ما يلي :

Digitized by UNOG Library

" . . تؤكد البرازيل من جديد تأييدها لحقوق الارجنتين في السيادة على جزر مالفيناس وتعرب عن قلقها المتزايد ازاء أية أفكار تتعلق باضفاء الطابع العسكري على تلك المنطقة . ان وقت البرازيل هو ان منطقة جنوب الأطلسي يجب ان تظل منطقة سلم ووئام " . (A/38/PV.5 ، ص ٢١)

نحن نعتقد ان أية محاولة لاضفاء الطابع العسكري على هذه المنطقة تتناقض وأهداف السلام والوئام اللذين نسعى جميعا لترسيخ دعائمها . فانها بدلا من أن تقدم الى سكان الجزر أي شعور حقيقي بالأمن ، تسهم في تفاقم التوترات وتضر ببناء الثقة المطلوب لاستئناف المفاوضات .

Digitized by UNOG Library

ان بلدى قد عارض دائما اى نوع من الاحلاف العسكرية في الجنوب الاطلسي وكذلك نقل المنافسة العسكرية للدول الكبرى الى تلك المنطقة . وتعتقد البرازيل بقوة أنه من مصلحة الجميع ان يبقى جنوب الاطلسي اقل المحيطات عسكرة . وترى البرازيل كما أعرب وفدى منذ عام ، أن جنوب الاطلسي يجب ان يكون منطقة مكرسة لتعزيز السلم والتعاون الأخوى بين الدول الساحلية النامية في امريكا اللاتينية وافريقيا ، ومنطقة خالية من التوترات بين الدول الكبرى وخالية من اى وجود عسكرى يرتبط بالمصالح الخارجية .

ان رأى وفد بلادى بشأن موضوع النزاع بين جمهورية الارجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية معروف ، وقد اتضح في بيانات مختلفة في مجلس الامن وفي بياننا اثناء مناقشة الجمعية العامة لهذا البند في العام الماضي . وبدلا من تكراره الآن ، نفضل ان نوجه نداء الى صديقتينا الأرجنتين وبريطانيا أن تشرعا في حوار مثمر يؤدى الى حل دائم للنزاع . ويجب ان يستفيد الجميع من تخفيف حدة التوتر بصفة عاجلة بما في ذلك هؤلاء المسالمين الذين يجرى تحويل بيئتهم الى مسرح للمواجهة العسكرية .

السيد البورنوز (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يسرني أن اهنئ شعب ودولة الارجنتين على انضمامها عن طريق الانتخابات الحرة الى المجتمع الديمقراطي لدول امريكا اللاتينية وذلك بما يتفق والتقاليد العريضة لتلك الامة العظيمة التي اسهمت اسهاما ايجابيا في تعزيز مبادئ القانون في قارة امريكا .

وبالتضامن الوثيق مع حكومة الارجنتين وكبلد من بلدان امريكا اللاتينية العشرين ، تشترك اكوادور في مشروع القرار الذى قدم تحت البند ٢٥ من جدول الاعمال مثلما فعلنا بشأن مشروع قرار مشابه في العام الماضي ، لاننا مقتنعون بعدالة قضية سيادة دولة شقيقة وبالسلامة الاقليمية لامريكا اللاتينية ، التي هي محل انتهاك اليوم نتيجة للجيوب الاستعمارية غير المشروعة التى لا يمكن قبولها في عصر الامم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

ان رئيس دولتي الدكتور اوسفالدو هورتادو عندما خاطب الجمعية العامة اعـــاد التأكيد على " ان اكوادور تؤكد ومازالت ترى أن الحاجة تقتضي وضع حد للتدخل الاستعماري في جزر مالفيناس . (A/38/PV.12 ، ص ١٣) .

وفي هذا الصدد ، رفضت دائمة حكومة اكوادور الاستيلاء على الاراضي عن طريق استخدام القوة ، وهي اذ تطالب بانسحاب القوات المحتلة من بلدان واقاليم مختلفـــة، وهي موضوعات لبنود على جدول اعمال هذه الجمعية العامة ، تقول ان الاحتلال لا يضفي الصبغة الشرعية على اوضاع ولا يعدل من القانون مهما طال الوقت على هذا الاحتـــلال الذى يعد في الحقيقة اغتصابا .

وبالنسبة الى تحديد المواقف الاقليمية لدول امريكا اللاتينية ، فان رجال القانون الدولي في منطقتنا يعتنقون مبدأ " الحيازة سند الملكية " لعام ١٨١٠ ، بمعنى أن كـــل دولة نالت استقلالها في بداية القرن التاسع عشر تعتبر انها تشمل اقليميا كل ما في المنطقة الاستعمارية ، وتمشيا مع تحديد الحدود حينذاك أمكن تجنب تفتيت او انفصال ولايات اسبانية مختلفة . وبالتالي ووفقا لهذا المبدأ فان القادة والحكام الارجنتينيين قد خلفوا الحكام الاسبانيين بعد عام ١٧٧٣ .

ومن الامور التي لا يمكن ان تقبلها أية دولة في امريكا اللاتينية في اطار نصـــف الكرة والتى وضحت بجلاء في الصكوك الاساسية ، كاتفاقية الدول الامريكية للمساعدة المتبادلة ومنطقة انطباق معاهدة تلاتلكو ، أن تكون هناك ممتلكات عسكرية بالية لدولة اوروبيـــــة بالاضافة الى مناطق محظورة تعسفيا في الامتدادات داخل المحيطات التى يشملها الجرف القارى والتي تنتهك مبادئ السيادة البحرية في مياه امريكا اللاتينية .

وبالتالي نشعر بالقلق ازاء انشاء قاعدة عسكرية بريطانية في جزر مالفيناس بتكاليف باهظة تبلغ ٦٠٠ مليون جنيه استرليني ، كما ذكرت الدبلي تلغراف ، وبالتعاون مع جنـــوب افريقيا وفقا لمناقشات البرلمان البريطاني . وبالاضافة الى ذلك ، هناك قوات بحريـــــة وبرية وجوية ضخمة مرابطة ، بمافي ذلك الغواصات النووية ، في جزء من منطقة امريكـــــا اللاتينية ، وهذه الامور لا يمكن ان تقبلها اكوادور وهي تأســف لتكوين بؤرة للمواجهـــة الاستراتيجية بين الشرق والغرب .

Digitized by UNOG Library

وبالتـالي ، فان مشروع قرارنا يكرر النداء الذى وجهناه في العام الماضي لحكومـتى الارجنتين والمملكة المتحدة لاستئناف المفاوضات بغية التوصل في اقرب وقت ممكن الـــى تسوية سلمية وعادلة للنزاع حول السيادة بشأن مسألة جزر مالفيناس. ومنذ ذلك الحيـــن ورغم الجهود المتكررة لامين عام الامم المتحدة ، فان حكومة الارجنتين وحدها قد استجابـت بطريقة ايجابية وأعربت عن رغبتها المستمرة في التفاوض .

ان مبدأ التسوية السلمية للمنازعات الوارد في الميثاق من الامور الاساسيـــــة في القانون الدولي ، وضرورة تاريخية تتطلب اتخاذ اجراءات فعالة وتوفر الرغبة ليس فـــي الحوار فقط بل في التفاوض ايضا . لذلك وجدت منظمتنا الدولية ، كمحفل تفاوض لجميـــع الدول ذات الارادة السياسية التي تسمح لها بأن تستمع الى ارادة المجتمع الدولي .

ومن المنطقي ان تاخذ هذه المفاوضات دائما في الاعتبار مصالح السكان الحاليين لجزر مالفيناس دون ان ينطوى ذلك على اى شيء يمس السيادة الاقليمية لجزء من اقليـــم الارجنتين وفقا للاسس التي اشرت اليها . ان قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د ـ ٢٠) يشير الى احترام مبدأ السلامة الاقليمية الذى اشرنا اليه في منطقة يوجد بشأنها نزاع حـــول السيادة ، الامر الذى يستبعد كذلك اية فرصة للتجزئة الاستعمارية او العسكرية .

ولذلك فان مشروع القرار يؤكد من جديد التفويض الممنوح للامين العام لاتخـــاذ مايلزم لتشجيع اجراء المفاوضات وهو أقل ما يمكن أن تنتظره الدول الأعضاء في المنظمـــة الدولية الموقعة الأصلية على الميثاق . وبالتالي فنحن نناشد أيضا المملكة المتحدة أن تعود الى طاولة المفاوضات حيث الدعوة مفتوحة لها وذلك وفقا للارادة الدولية التي انعكست فـــي مختلف قرارات الأمم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اعطي الكلمة الآن الى الممثلين الذين يرغبون في الكلام ممارسة لحقهم في الرد .

وأود ان اذكّر الأعضاء ، بأنه طبقا لمقرر الجمعية العامة ٣٤/٤٠١ فان البيان الأول في ممارسة حق الرد ينبغي ان يقتصر على عشر دقائق والبيان الثاني ينبغي ان يقتصر على خمس دقائق ؛ وفضلا عن ذلك فان البيانات التي تلقى لممارسة حق الرد ينبغي ان تدلي بها الوفود من مقاعدها .

سير جون طومسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد وصفت بلادي هذا الصباح بأنها مدلسة ؛ كما وصفت بأنها تسعى الى فرض حل عسكري منفذة سياسة خطيرة من الاستفزاز المتزايد ضد الارجنتين ، لقد تكررت هذه العبارات بعدة اشكال في البيان الاستهلالي لوزير خارجية الارجنتين ، الذي يمثل - اذا سمح لي أن اقول - النظام العسكري القائم حاليا هناك . وهذا هو السبب الذي حدا بي الى طلب ممارسة حقي في الرد .

انني اترك الأمر للجمعية لتقرر ما اذا كانت العبارات التي اقتبستها الآن واذا كانت النفحة السائدة في بيان وزير خارجية الارجنتين من شأنها ان تشجع على قيام علاقات طيبة بين بلاده وبين بلادي . انني اترك الأمر للجمعية لتنظر فيما اذا كان هذا النهج يتسم بالتعقل والمصالحة .

قبل ان تبدأ هذه المناقشة حصلت على تأكيدات شخصية من عدة شخصيات هنا ، خاصة من امريكا اللاتينية بأن بيان الارجنتين ومنهجها سوف يكونان هادئين وموجهين نحو المصالحة . ذلك هو الذي جعلني أرجئ الكلام هذا الصباح . ولقد راودني الأمل في ان استمع الى بيان يتسم بالمصالحة حقا ويتضمن افكارا جديدة . ولو كان ذلك هو الحال لنظرت بعناية في تعديلات محتملة يمكن ادخالها على مشروع خطابي . ومع ذلك فان البيان الذي استمعنا اليه لم يكن متسما بروح المصالحة .

Digitized by UNOG Library

ان حكومتي ترحب بالغ الترحيب باجراء الانتخابات في الارجنتين واحتمال تولي حكومة جديدة للسلطة خلال بضعة اسابيع ، حكومة تنتخب بطريقة ديمقراطية . وخلال ذلك لا يزال علينا ان نتعامل مع النظام العسكري الحالي سيئ السمعة . واتساءل - في جملة اعتراضية - اما كان علينا ان نتعامل معه لزمن طويل لولا ضياع السمعة العسكرية لهذا النظام نتيجة لغزوه الفاشل في العام الماضي . ولكننا نأمل في أن تتحسن الأمور عندما تتولى حكومة ديمقراطية جديدة السلطة في الارجنتين . ونعتقد انه ربما يكون هناك تفكير جديد ، ونأمل في التغير الضروري في المشاعر . ولكننا نشعر حتى الآن باحباط ازاء ما استمعنا اليه ، وان كان يراودنا الأمل في انه عندما تأتي حكومة جديدة هناك سوف تنظر الى الأمور من زاوية مختلفة .

لقد تحدث وزير خارجية الارجنتين باستفاضة عن اضفاء الطابع العسكري البريطاني . وأشار مجرد اشارة الى حقيقة انه كان هناك نشاط عسكري ضئيل في العام الماضي ، وهذا يخالف ما قام به في العام الماضي . وأجد صعوبة في قبول الاتهامات باضفاء الطابع العسكري التي توجه من نظام انزل جيشا قوامه ١٠٠٠٠ جندي في اقليم دولة اخرى واخضع السكان الذين عارضوا تماما هذا الاحتلال . واعتقد ان هذا يثقل على حسن نية الجمعية العامة بشكل فادح .

هناك ادعاء آخر تقدم به وزير خارجية الارجنتين وهو ان نظامه يرغب في ان ينظر في مصالح الشعب . واسمحوا لي ان اقتبس بعض ما قاله هذا الصباح . لقد قال ان السياسة البريطانية شكلت " رغبتها المزعومة في حماية حقوق سكان الجزر وتأمين مستقبلهم . وفي حقيقة الأمر ، كما تنبأنا وكما اعترفت المملكة المتحدة ذاتها ، تهدف سياسة تحصين جزر مالفيناس الى احداث تغييرات عميقة سلبية في اسلوب حياة سكان الجزر ، وهي تغييرات تتناقض بصورة واضحة مع ادعائها الحالي برغبتها حمايتهم " (أعلاه ، ٢٣-٢٥) .

Digitized by UNOG Library

(سير جون طومسون، المملكة المتحدة)

ان أى شخص يهتم جديا بوجهات نظر السكان ويهتم حقيقة بمصالحهم ينبغي عليه ان يحضر اجتماع اللجنة الرابعة بعد ظهر اليوم حيث سيستمع الى اثنين من الممثلين المنتخبين عن شعب فوكلاند يتحدثون عن آرائهم • ولست احتاج الى مزيد من القول في هذه النقطة •

لقد تحدث وزير خارجية الارجنتين ايضا بطريقة غير مباشرة عن المادة ٧٣ من الميثاق • وأشار الى قائمة المستعمرات التي تقدم حكومتي تقارير بشأنها كل عام • لقد تقلصت هذه القائمة كثيرا خلال الثلاثين عاما الماضية أو نحوها ، لأن العديد من المستعمرات السابقة تجلس معنا الآن كدول مستقلة ذات سيادة ومتكافئة ، او انضمت بطريقة طوعية الى دول اخرى • ولكنني لاحظت ان وزير الخارجية أهمل الاقتباس من المادة ٧٣ • ولو انه فعل ذلك لشعر بأنه مضطر الى ملاحظة ان مصالح الشعب لها الاسبقية الأولى حسب كلمات الميثاق • وهذه كلمات قوية • ان مصالح الشعب لها الاسبقية الأولى — أى انها أكثر أهمية من آراء حكومة الارجنتين • كيف يمكن التحقق من هذه المصالح بافضل الطرق ؟ يمكن التحقق من ذلك بأن نسأل الشعب • واسمحوا لي ان اقترح مرة اخرى ان يحضر الاعضاء الراغبين في ذلك اجتماع اللجنة الرابعة بعد ظهر اليوم • انهم في نهاية الامر الممثلون المنتخبون من الشعب — وهذه الصفة تنطبق عليهم أكثر مما تنطبق على الممثلين الحاليين للارجنتين •

ثم تطرق وزير خارجية الارجنتين بشكل ما الى تقرير المصير • فما الذى قاله في هذا الشأن ؟ لقد قال ببساطة :

" وهو ما يفسر لماذا استبعد تماما في حالة مالفيناس ما كان ينبغي ان يراعى من تطبيق بعض المبادئ بنفس الطريقة التي طبقت بها فيما يتعلق بأقاليم مستعمرة اخرى • (اعلاه ، ص ١٢) •

وعندما يتاح لي شرف مخاطبة الجمعية العامة — غدا أو في أى وقت كان — ساشرح

Digitized by UNOG Library

ان تقرير المصير يعد مبدأ عاما . ولا يوجد أى سبب لاستثناء جزر فوكلاند منه . لماذا لا تحظى بهذا الحق جزر جنوب الأطلسي وتكون في مركز أقل من جزر الكاريبي والهادى وغيرهما ؟

وأخيرا ، فان ممثل المكسيك تطرق الى موضوعين خارجين عن موضوع المناقشة . لقد أشار الى الاحتلال الاسرائيلي غير المشروع للضفة الغربية وأشار أيضا الى الفصل العنصرى في جنوب افريقيا الذى تبغضه حكومتي كما هو معلوم تماما . انهما أمران خارجان عن الموضوع وأشعر بالدهشة لنظرة ممثل المكسيك الى مناطق بعيدة عن وطنه وربما كان عليه ان ينظر في أمور منطقته هو .

Digitized by UNOG Library

أود أن تسمحوا لي ـ سيدى ـ بأن اتجاوز الوقت المخصص لي بدقيقة واحـدة ، وأقتبس من وثيقة أثق في انها لا تغيب عن بال الجمعية العامة ، وسوف تتعرف الجمعيـة على لغة هذه الوثيقة ،

"اذ تعيد تأكيد مبادئ ومقاصد ميثاق الامم المتحدة التي تشير الـى التزام جميع الدول بالامتناع عن اللجوء الى استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد سيادة . . . "

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : لقد انتهت فترة الدقائق العشر المخصصة لكم . . انتهت المهلة المحددة بعشر دقائق . وسوف تتاح لكم فرصة تنـاول الكلمة في وقت ملائم .

السيد مونيز (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الأسبانية) انني لـن أجيب بالتفصيل على ملاحظات ممثل المملكة المتحدة ، ولكنني أود أن أقول فقط وبوضوح تام أن التفكير الذى اعرب عنه وزير خارجية الأرجنتين تفكير يشترك فيه كل شعب بلدى ـ بكافـة قطاعاته السياسية ـ وهو تفكير أعرب عنه بوضوح رئيس الدولة المنتخب الجديد . ان هـذا التفكير شعور وطني ، ويتمسك به ليس فقط شعب الأرجنتين ، وانما يؤيده أيضا كـل بلدان أمريكا اللاتينية . التي اكدت بوضوح تأييدها غير المشروط لهذا الموضوع ، ليس فقط في جلسات الجمعية العامة في العام الماضي وانما في الدورة الحالية للجمعية العامـة حيث انها اشتركت في تقديم مشروع قرار .

وغدا سأشير الى التعليقات التي أدلى بها ممثل المملكة المتحدة .

سير جون طومسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزيـة) أدلى ممثل الأرجنتين على التو ببيان أهم بكثير مما قد يدرك ان حكومتي تدرك تماما الموقف العام لشعب الأرجنتين ، الا اننا لا نعتقد بأن كل حكومة أرجنتينية سوف تسلك على نسـق النظام العسكرى الحالي . فربما اعتبر ذلك النظام ـ لأنه كان نظاما عسكريا ـ الـى أن يسعى الى حل عسكرى لمشكلة سياسية . واننا نأمل في أن تسعى أى حكومة مدنية تنتخب

Digitized by UNOG Library

على نحو ديمقراطي الى تحقيق هذه الأهداف نفسها بوسائل ديمقراطية وسوف تمنح شعب فوكلاند نفس الحقوق الديمقراطية التي يمارسها شعب الارجنتين نفسه منذ عهد قريب . فاذا استطاع شعب الأرجنتين أن يختار حكومته ، فان شعب الفوكلاند يستطيع أن يقوم بذلك أيضا .

ولهذا فان البيان الذى استمعنا اليه من ممثل الأرجنتين بيان هام. ان ما يسعدني ان هذا البيان يذكرني بالوثيقة التي كنت أتلو منها وأود أن اعود اليها واقتبس فقرتين من الديباجة وفقرة من المنطوق .

وفقرتا الديباجة هما :

" واذ تعيد تأكيد مبادئ ومقاصد ميثاق الامم المتحدة التي تشير الى التزام جميع الدول بالامتناع عن اللجوء الى استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد سيادة أية دولة أو سلامتها الاقليمية أو استقلالها السياسي ،

" واذ تعيد أيضا تأكيد حق جميع الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير نظام حكمها واختيار نظامها الاقتصادى والسياسي والاجتماعي دون أى تدخل اجنبي أو قسر أو قيد أيا كان؛" (A/38/L.13/Rev.1) .

اما فقرة المنطوق ١ هي :

" تكرر تأكيد حق جميع بلدان المنطقة في أن تعيش في سلام ، وحقها في تقرير مستقبلها دون أى تدخل اجنبي أيا كانت ذريعته وأيا كانت الظروف التي يتم فيها؛" (المرجع نفسه)

ان الجمعية العامة تتذكر جيدا الآن الطريقة التي أقرت بها هذه العبارات بالاجماع . والوثيقة التي اقتبست منها القرار هي A/38/L.13/Rev.1 المؤرخة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ، وهذا القرار اعتمدته الجمعية العامة بتوافق الآراء يوم الجمعة الماضي . ويتعلق بالحالة في امريكا الوسطى .

ولا أظن ان في هذه الجمعية العامة من لا يوافق على أن هذه العبارات نفسها تنطبق على أى جزيرة صغيرة اخرى تقع أيضا في نصف الكرة الغربي .

Digitized by UNOG Library

اعتقد أن هذا النقاش يمكن أن يفيد اذا استمعنا الى المستشارين والممثليـــن الذين انتخبهم شعب فوكلاند بحرية ، والذين سيتحدثون في اجتماع اللجنة الرابعـــة بعد ظهر اليوم .

السيد مونيـز (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الأسبانية) أود أن أقول كما قلت في وقت سابق ، اننا سنمارس حق الرد غـدا للاجابة على بيانات ممثل المملكـــة المتحدة .

رفعت الجلسـة الساعة ١٣/٢٠

Digitized by UNOG Library